دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر
المصدر: مجلة جامعة الملك عبدالعزيز - الإقتصاد والإدارة
الناشر: جامعة الملك عبد العزيز
المؤلف الرئيسي: الهباس، خالد بن نايف
المجلد/العدد: مج 27, ع 1
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2013
الصفحات: 271 - 317
رقم MD: 488463
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: EcoLink
مواضيع: الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمن القومي ، البحر الأحمر ، القرصنة ، الإرهاب ، إسرائيل ، العالم العربي ، أثيوبيا ، إريتيريا ، التعاون الدولي
رابط: http://search.mandumah.com/Record/488463

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م٢٧ ع١، ص ص: ٢٧١-٣١٧ (٢٠١٣م/١٤٣٤هـ)
DOI: 10.4197/Eco. 27- 1.6

الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر

خالد نايف الهباس

قسم العلوم السياسية–كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز–المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ٢٧/ ١٢/ ١٤٣٠هـ) وقبل للنشر في ٢٢/ ٦/ ١٤٣١هـ)

المستخلص. يحاول هذا البحث استجلاء أهمية البحر الأحمر بالنسبة للدول العربية، وتحديد مصادر التهديد النابعة من تطور الأحداث في هذه المنطقة المهمة من العالم، خاصة في ظل تزايد خطر القرصنة والإرهاب، وتزايد وتيرة الصراع في القرن الأفريقي، بما استوجبه ذلك من ردة فعل إقليمية ودولية أدت إلى زيادة التدخل الإقليمي والدولي في شؤون البحر الأحمر.

يخلص الباحث إلى وجود خطر حقيقي يهدد أمن البحر الأحمر، وأن لذلك التهديد إسقاطاته على الأمن القومي العربي، نتيجة الترابط العضوي بين منطقة البحر الأحمر والأمن القومي العربي، النابع من الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لهذه المنطقة. وتكمن ملامح التهديد الرئيسية في المقام الأول في التغلغل الإسرائيلي الواضح في هذه المنطقة، بالإضافة إلى التدخل الأمريكي، والتعاون المتزايد بين هاتين الدولتين مع أثيوبيا وإريتيريا اللتين لا تكنان الود للدول العربية. كما أن تردي الأوضاع في القرن الأفريقي، خاصة في الصومال وما أحدثه ذلك من تهاوي مؤسسات الدولة الصومالية، أدى إلى تنامي ظاهرة القرصنة مما أتاح فرصة أكبر للتدخل في شؤون منطقة البحر الأحمر، في وقت افتقر الموقف العربي إلى استراتيجية واضحة المعالم

يمكن من خلالها تأكيد الحضور العربي للتأثير على مخرجات التفاعل الإقليمي بين منطقة البحر الأحمر وشرق أفريقيا بشكل عام، حيث بقيت الجهود العربية في هذا الشأن أسيرة الطرح القومي الذي يغفل الضعف الواضح في النظام السياسي الرسمي العربي. بالتالي يقدم الباحث بعض المقترحات لصناع القرار في الدول العربية حول الموضوع.

مقدمة

للبحر الأحمر موقع جغرافي متميز، يضفي عليه أهمية جيوسياسية كبيرة، حيث أنه يتوسط القارات والبحار العالمية، وهو أقصر طريق بحري يربط بين الشرق والغرب، بالإضافة إلى قربه من منابه النفط في الخليج العربي. وهذه الحقائق جعلت منطقة البحر الأحمر مسرحاً للصراع على النفوذ من قبل القوى الإقليمية والدولية، وساهم في انكشافها أما التدخل الأجنبي.

لكن البحر الأحمر يظل ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية؛ فهو يربط بين شطري العالم العربي، الآسيوي والأفريقي، وتسيطر الدول العربية على الغالبية العظمى من شواطئه، ومن خلاله يتم نقل النفط والبضائع العربية، ويعتبر مصدر دخل مهم لبعض هذه الدول. كما أنه لا يزال عنصراً رئيسياً يقع في صلب مسألة الصراع بين العرب وإسرائيل، حيث تحاول إسرائيل توثيق علاقاتها مع إريتريا وأثيوبيا، لتعزيز نفوذها في منطقة القرن الأفريقي، بالقرب من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. كما أن حالة عدم الاستقرار التي بدأت تشهدها منطقة القرن الأفريقي والمتمثلة في الصراعات الأهلية وتنامي ظاهرتي الإرهاب والقرصنة لفت الأنظار إليها مرة أخرى، وقد تزامنت هذه التطورات مع تزايد رغبة الدول الكبرى تعزيز تواجدها العسكري في هذه المنطقة من أجل مكافحة الإرهاب والقرصنة على حد سواء، وأيضاً لزيادة حضورها على المسرح الأفريقي-بشكل عام-في إطار التنافس الدولي على الموارد الطبيعية في القارة الأفريقية.

أي أنه في مثل هذه الظروف الإقليمية والدولية بدأ البحر الأحمر يأخذ مجدداً حيزاً مهماً من النقاش الاستراتيجي، وأصبح من الأولويات المطروحة على الأجندة الإقليمية والدولية. بيد أن الثابت في الأمر الترابط الأمني بين منطقة البحر الأحمر ومنطقة الخليج العربي وحوض النيل، بالتالي تزايد أهميتها بالنسبة للأمن القومي العربي، مما يجعل موضوع أمن البحر الأحمر أمراً مهماً في الفكر الاستراتيجي العربي، لا سيما ما يتعلق منها بتحديد مكامن الخطر المحتملة على الأمن القومي العربي وكيفية حماية المصالح العربية في هذه المنطقة.

أهمية البحث وأهدافه

يكتسب البحث في هذا الموضوع أهميته من المكانة الجيوستراتيجية والاقتصادية التي تحظى بها منطقة البحر الأحمر بالنسبة للدول العربية، وتأثيرها الكبير على أمن هذه الدول-بالذات المطلة منها على البحر الأحمر-، لاسيما في ظل التطورات والأحداث التي شهدتها هذه المنطقة في الآونة الأخيرة. ناهيك عن أهمية وضرورة زيادة الوعي الرسمي والشعبي في العالم العربي، خاصة لدى صناع القرار في الدول العربية، بأهمية منطقة البحر الأحمر ومحوريتها في حماية المصالح القومية العربية. ويهدف البحث إلى إبراز أهمية منطقة البحر الحمر بالنسبة للأمن القومي العربي، ومناقشة الجهود العربية المتعاقبة لتعزيز الأمن فيها ومدى جدواها، وتحديد مصادر التهديد والمخاطر الرئيسية التي تحيق بالأمن القومي العربي.

منهج البحث:

يستخدم في البحث أسلوب التحليل الوصفي والتاريخي لفهم تطور وسياق الأحداث في منطقة البحر الأحمر، ومعرفة إسقاطاتها على الأمن القومي العربي، وكيف تعاطت الدول العربية مع ذلك. ويتم تبني المفهوم الشامل للأمن الذي يتجاوز الجانب العسكري ليتضمن الأبعاد الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويرتكز البحث على الفرضيات التالية:

- عززت المكانة الجيوستراتيجية والاقتصادية للبحر الأحمر من أهميته بالنسبة للأمن القومي العربي.
- عانت السياسات العربية المبذولة للحفاظ على أمن البحر الأحمر من تأثرها بالطروحات القومية التي لا تأخذ بالحسبان الضعف الواضح في النظام السياسي الرسمي العربي.
- يشكل التغلغل الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي أهم التحديات للأمن القومي العربي.
- ساهمت الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية في دول شرق أفريقيا في زيادة فرص التدخل الإقليمي والدولي في شؤون المنطقة.

خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى أربعة أقسام رئيسية:

الجزء الأول: التعريف بمفهومي الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر.

الجزء الثاني: توضيح الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لمنطقة البحر الأحمر بالنسبة للدول العربية.

الجزء الثالث: مناقشة الجهود العربية المبذولة للحفاظ على الأمن في منطقة البحر الأحمر.

الجزء الرابع: تحديد التحديات والمخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي.

أولا: تعريف المفاهيم

الأمن القومي العربي

تتعدد مستويات دراسة الظاهرة الأمنية، مما ينتج عنه تعدد المفاهيم أيضاً، حيث يكمن الإشارة إلى الأمن الوطني أو الأمن الإقليمي أو الأمن الدولي. ورغم التداخل الكبير بين هذه المفاهيم، إلا أن بعضها أكثر شمولا من ناحية نطاقه الجغرافي وأبعاده المختلفة والقضايا التي ينطوي عليها.

تعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الأمن الوطني بأنه يتمحور حول حماية القيم الداخلية للدولة ضد مصادر التهديد الخارجية (Berkowitz and Bock, 1968). فيما يدور الأمن الإقليمي حول تعزيز وحماية مصالح مجموعة من الدول المتجاورة، ويصبح بذلك "مرتبطاً بشكل لصيق بحالة الاستقرار الإقليمية النابعة من حماية القيم الأساسية للدول الإقليمية ضد مصادر التهديد الخارجية. وتتمثل هذه القيم في المكونات المادية والمعنوية للدولة مثل سلامة حدودها الجغرافية ومواردها الطبيعية، وبقائها واستقلالها وهويتها الوطنية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية من قبل الدول الأخرى" (الهباس، ٢٠٠٩م: ٦٤). والأمن الإقليمي مفهوم ذو بعد جغرافي وسياسي في آن واحد، جغرافي لأنه يتعلق بأمن مجموعة من الدول المتجاورة، وسياسي لأنه يدور حول مجموعة من القضايا والتهديدات المختلفة لاستقرار هذه الدول. كما أن من خصائص مفهوم الأمن الإقليمي أنه يصاغ من قبل

الدول الإقليمية ذاتها، وقد تشارك في صياغته القوى الدولية عندما يكون للإقليم أهمية إستراتيجية واقتصادية على المستوى العالمي (مسعود ومراد، ٢٠٠٦م: ٥٠).

ويمكن القول أن مفهوم الأمن القومي يدخل في إطار مفهوم الأمن الإقليمي، حيث يكون التركيز على الارتباط العضوي بين الأمن الوطني للدول العربية نتيجة عدد من الاعتبارات المادية والمعنوية؛ كالموقع الجغرافي، والاعتبارات الاستراتيجية، والتاريخية، والمصلحية، والثقافية. ورغم عدم الاتفاق بين الباحثين العرب على تعريف موحد لمفهوم الأمن القومي العربي إلا أن هناك عدد من المحاولات التي لا تختلف في مضمونها العام، ولا في تأكيدها على أهمية هذا المفهوم بالنسبة لحماية مصالح الأمة العربية ضد مصادر التهديد الداخلية والخارجية، ولا في ضرورة التفاعل الإيجابي بين الأمن الوطني لفرادى الدول العربية في إطار جماعي، مهما تفاوتت الأولويات الأمنية لهذه الدول.

يرى علي الدين هلال (١٩٧٩م) أن الأمن القومي العربي يعني تأمين كيان الدول العربية وحماية مصالحها ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية. وهو بهذا المعنى على ارتباط كبير بأمن كل دولة عربية، ويتأثر به سلباً أو إيجاباً، أو كما يرى عبد المنعم المشاط بأن "الأمن القومي العربي ليس مفهوماً هلامياً غير محدد، ولكنه حصيلة جمع أمن كل دولة عربية، مؤدى ذلك أن تهديد الأمن الوطني لدولة أو لعدة دول (العراق أو السودان أو الصومال) ينتقص من الأمن الجماعي العربي، كما أن زيادة مستوى الأمن الوطني للدول العربية يدعم-بلا شك-الأمن القومي العربي" (٢٠٠٩م: ٢). وفي دراسة أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن الأمن القومي العربي عام ١٩٩٢م، تم تعريف الأمن القومي العربي بأنه "هو قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الحسبان الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر في الأمن القومي العربي" (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٩٣م). ويدور مفهوم الأمن القومي العربي حول ثلاثة محاور رئيسية هي:

الأول: تأمين وحدة أراضيها وحمايتها داخلياً وخارجياً.

ثانياً: مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة.

ثالثاً: تحقيق الأهداف العامة والاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية الشاملة (قدورة، ١٩٩٨م: ٢٨).

بالتالي فإن مفهوم الأمن يتعدى الجانب العسكري ليشمل الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسوف يكون التركيز في هذا البحث على المخاطر التي تحيق بالأمن القومي العربي النابعة من تأثير منطقة البحر الأحمر وما تشهده من أحداث على أمن الدول العربية، خاصة ما يتعلق منها بسلامة حدود واستقرار الدول العربية وحماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.

أمن البحر الأحمر

حديثة هي الدراسات العربية التي تناولت أمن البحر الأحمر، حيث يرى محمد السيد سليم أن مفهوم أمن البحر الأحمر ظهر في الساحتين الأكاديمية والسياسية العربية بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣م، عندما قامت الدول العربية بإغلاق مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية. وقد قاد ذلك إلى تعزيز المحاولات الغربية والإسرائيلية لإضعاف القبضة العربية في البحر الأحمر، والتي تزامنت مع تنامي النفوذ الغربي في منطقة القرن الأفريقي في إطار الحرب الباردة في السبعينات من القرن الماضي (٢٠٠١م: ١٥). وقد أدى ذلك إلى ظهور بعض الدراسات العربية التي حاولت التركيز على أهمية البحر الأحمر وعلاقته بالصراع العربي الإسرائيلي، مثل كتابات على الدين هلال (١٩٧٩م) عن الأمن العربي والصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، ومحاولة محمد توفيق (١٩٧٩م) استجلاء أهمية البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية. فيما تعتبر دراسة عبد الله السلطان (١٩٨٤م) أكثر شمولاً وتركيزاً في توضيح تاريخ البحر الأحمر والاستراتيجيات الدولية تجاهه، وتسليط الضوء على علاقة البحر الأحمر بالصراع العربي الإسرائيلي؟ بيد أن الاهتمام العربي بأمن البحر الأحمر بدأ يتضاءل تدريجياً بعد معاهدات السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩م، وما خلفته من انقسام عربي، تزامن ذلك مع تراجع وتيرة التنافس الدولي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في منتصف الثمانينات، وتزايد الاهتمام بالأمن في منطقة الخليج نتيجة مظاهر عدم الاستقرار والحروب التي بدأت تشهدها هذه المنطقة. وقد غلب على الدراسات الأوائل هذه التركيز على الجانب الاستراتيجي، من خلال تركيزها على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر وخصائصه الجغرافية، وتحديد

مصادر التهديد والاستراتيجيات الدولية تجاهه، دون البحث المستفيض في آليات تعزيز الأمن في منطقة البحر الأحمر، لكنها خلقت قاعدة جيدة من المعلومات عن البحر الأحمر (سليم، ٢٠٠١م: ٢٤).

فيما كان للتغيرات التي شهدها العالم في التسعينات، والمتمثلة بالمقام الأول في نهاية الحرب الباردة وتزايد الدور الأمريكي في الشؤون الدولية دور كبير في زيادة الاهتمام من جديد بمنطقة البحر الأحمر نتيجة قربها من منطقة الخليج، التي شهدت حرب الخليج الثانية ومن ثم غزو العراق، وتنامي ظاهرة الإرهاب، والتنافس الدولي على الموارد الطبيعية في العالم، بما في ذلك قارة أفريقيا. وقد ظهر في هذه الحقبة عدد كبير من الدراسات العربية التي حاولت التركيز على أهمية منطقة البحر الأحمر كعنصر مهم في منظومة الأمن القومي العربي، خاصة في ظل ظهور المتغير الإريتري في بداية التسعينات، وتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث حاولت الأخيرة تطويق النفوذ العربي في القرن الأفريقي ودول شرق ووسط أفريقيا من خلال استراتيجية متعدد الأبعاد، في وقت بدأ النظام العربي الرسمي يعاني بشكل واضح من الانقسامات.

وقد حاولت هذه الدراسات إظهار الارتباط الواضح بين أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي وذلك من خلال أبراز أهمية منطقة البحر الأحمر بالنسبة للخليج العربي ودول حوض النيل، وكونه يربط بين العالم العربي والمحيط الهندي. كما حاولت هذه الدراسات التنظير لكيفية تحقيق أمن البحر الأحمر، حتى وإن اختلفت حول كيفية وإمكانية إقامة نظام أمني في منطقة البحر الأحمر. وقد تولت بعض المراكز البحثية الجزء الأكبر من النشاط البحثي في هذا الشأن، مثل المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط في القاهرة (١٩٩٣م)، وكذلك المركز العربي للدراسات الاستراتيجية (١٩٩٦م)، ومركز دراسات الشرق الأوسط في عمان (٢٠٠١م)، ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذي أصدر عدة دراسات عن ارتباط البحر الأحمر بالأمن القومي العربي (١٩٩٨، ١٩٩٩م)، ومركز الخليج للأبحاث الذي ركز على أهمية البحر الأحمر بالنسبة لدول الخليج العربي (٢٠٠٤م). ويمكن القول إن معظم هذه الدراسات تكاد تجمع على تأثر أمن منطقة البحر الأحمر بالمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، لأن منطقة البحر الأحمر تمثل نظاماً فرعياً في إقليم الشرق الأوسط والنظام العربي بشكل خاص، مما يعني ديناميكية المتغيرات التي تحكم تطور وسياق الأحداث في هذه المنطقة. لكن يظل هناك إجماع بين الباحثين على عدم قيام نظام أمني في منطقة البحر الأحمر، على خلاف البحر الأبيض المتوسط على

سبيل المثال. وهذا يرجع إلى ضعف النظام الرسمي العربي، ووجود المتغير الإسرائيلي والتدخل الدولي، ناهيك عن تعدد الهويات الثقافية، والتفاوت في مستويات التنمية والقوة الاقتصادية والسياسية بين الدول المطلة على البحر الأحمر، إضافة إلى وجود الصراعات الإقليمية (الجعيلي، ٢٠٠٤م: ١٦٥).

لقد تناولت الدراسات العربية مفهوم أمن البحر الأحمر على أنه جزء من الأمن القومي العربي يدور حول حماية المصالح العربية في هذه المنطقة وتحييد التدخل الأجنبي فيها. ويمكن تحديد ثلاث وجهات نظر حول كيفية تحقيق ذلك: فهناك من ينظر لأمن البحر الأحمر من منظور الأمن التقليدي القائم على الأمن العسكري، وإبعاد المنطقة من أن تصبح بؤرة للصراع الدولي والإقليمي، وتحييد التدخل الإقليمي غير العربي فيها، خاصة إسرائيل وأريتريا (جاد، ١٩٩٣م: ٦٦-٦٧). فيما يرى الاتجاه الثاني أن أمن البحر الأحمر هو مسؤلية الدول العربية من خلال تعاون عربي مشترك وفق استراتيجية عربية مدروسة قائمة على التضامن العربي والتعاون بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر بالمقام الأول، في كافة المجالات العسكرية وغير العسكرية. أما الاتجاه الثالث فيركز على مفهوم الأمن التعاوني (cooperative security) بين الدول العربية ودول شرق أفريقيا، من خلال اتفاقيات إطارية وإجراءات بناء الثقة وتفاهمات حول حماية الثروات واستغلالها في البحر الأحمر، ودعم الاستقرار السياسي لهذه الدول بشكل عام (بسيوني، ١٩٩٣م: ٣٣-٣٨).

ثانيا: الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية للبحر الأحمر

الموقع الجغرافي: يغطي البحر الأحمر مساحة قدرها ٤٣٨٠٠٠ كم، ويبلغ طول سواحله ٤٩٣٨ كم، منها ٤٣٤٤ كم سواحل عربية، في حين يبلغ طول الساحل الأريتري ٦٣٨ كم، والإسرائيلي ١١.٣ كم (موسوعة مقاتل، ٢٠٠٩م: ٧). ويقع البحر الأحمر جغرافياً في قلب المنطقة العربية، حيث يربط الخليج العربي وشمال أفريقيا العربي، فيما أتاح افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ الربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندى ، بالتالى أصبح الأحمر ممراً بحرياً عالمياً في غاية الأهمية للملاحة الدولية، سواءً لأهداف تجارية أو عسكرية. وتتشاطئ عليه ست دول عربية (مصر، السعودية، السودان، الأردن، اليمن، جيبوتي، إضافةً إلى دولتي إسرائيل وإريتريا ذات الأغلبية العربية-انظر خريطة ١)، حيث تشكل الشواطيء العربية على البحر الأحمر ما يقارب ٩٠ بالمئة من الطول الإجمالي لشواطئه، بينما تسيطر على النسبة الباقية إريتريا وإسرائيل (الجعيلي، ٢٠٠٤م: ٥١).

خريطة ١:منطقة البحر الأحمر

المصدر:www.worldatlas.com/aatlas/infopage/redsea.htm

ويحتوي البحر الأحمر على مضائق وجزر، تتمثل في ثلاثة مضائق ومئات الجزر. حيث يوجد خليجا العقبة والسويس في الشمال ومضيق باب المندب في الجنوب. ويتحكم مضيق جوبال في مدخل خليج السويس باتساع يصل إلى عشرين ميلاً عند مدخله، فيما يتحكم مضيق تيران بخليج العقبة باتساع يصل إلى تسعة أميال (محمود،

١٩٧٩م: ٢٨-٣٠). أما مضيق باب المندب فيربط البحر الأحمر ببحر العرب والمحيط الهندي عبر خليج عدن، ويصل عرضه إلى حوالي عشرين ميلاً تتوسطه جزيرة بريم (السلطان، ١٩٨٤م: ٣٠). ويبلغ عدد الجزر في البحر الأحمر ٣٧٩ جزيرة (منها ٢٥٣ جزيرة عربية، بينما تدخل ١٢٦ جزيرة في المياه الإقليمية لإريتريا). وتتفاوت هذه الجزر من ناحية الحجم والأهمية؛ إذ تزداد أهميتها كلما اقتربت من مناطق الاختناق، مثل جزيرتي بريم وسوقطرا في الجنوب وجزيرتي جوبال وتيران شمالاً (محمود، ١٩٧٩: ٣٠؛ موسوعة مقاتل، ٢٠٠٩: ٧).

وحيث أن الغالبية الساحقة من الدول المطلة على البحر الأحمر هي دول عربية، يشكل البحر الأحمر بالنسبة لها منطقة استرايتيجية بالغة الأهمية، فإن الربط بين الأمن القومي العربي والبحر الأحمر في التفكير الإستراتيجي العربي يستند إلى الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية التي تيمتع بها البحر الأحمر بالنسبة للدول العربية، سواءً تلك المطلة عليه أو دول الخليج العربي المصدرة للنفط.

الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية

تنبع أهمية البحر الأحمر في أحد جزئياتها من أهمية السيطرة على المضائق البحرية في حسابات توازن القوى الإقليمي والدولي أو السباق على النفوذ والمصالح. لأن السيادة على الممرات المائية أو القدرة على إعاقة الملاحة فيها تعزز من عناصر القوة لدى الدولة. إذ يقع البحر الأحمر جغرافياً في عمق العالم العربي، وهو بوابة الدول العربية إلى أفريقيا وآسيا وأوروبا، وهو منفذ حيوي للدول العربية المطلة عليه، بل قد يكون المنفذ الوحيد لبعض الدول، كما في حالة السودان والصومال والأردن وجيبوتي. ومن خلاله أيضاً يتم التبادل التجاري بين دول الخليج والدول الغربية واللاتينية.

من الناحية الإستراتيجية، يعتبر البحر الأحمر ممراً مهماً للمواصلات البحرية العربية، ويشكل عمقاً استراتيجياً للدول العربية يمكن من خلال السيطرة عليه أو على الجزر الكثيرة التي تنتشر في أماكن متعددة منه، تهديد العمق الدفاعي العربي، بما في ذلك المنشئات العربية الحيوية من مصانع ومطارات ومضائق ومصالح متعددة. فيما تشكل مياه البحر الأحمر ممراً للبوارج والسفن الحربية التي تجوب المنطقة، لا سيما في ظل تواجد عدد من الأساطيل الحربية الأجنبية في البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والمحيط الهندي. ومع تزايد ظاهرة القرصنة في الآونة الأخيرة واتخاذ عدد من الإجراءات على الصعيد الدولي للحد منها أصبح التواجد العسكري البحري في مياه البحر الأحمر

مشهداً يومياً، ناهيك عن تزايد أهميته العسكرية عطفاً على الحروب المتعددة التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال الثلاثة عقود الماضية. بالتالي يمكن القول أن الهيمنة غير العربية على هذه المنطقة يشكل تهديداً صريحاً للأمن القومي العربي، لأنه يشكل اختراقاً استراتيجياً لمنطقة الخليج العربي ومنطقة حوض النيل الإستراتيجية. ومن هذا المنطلق فإن الدول العربية المطلة عليه تدرك جلياً الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها منطقة البحر الأحمر وأنه لا يمكن الفصل بين الأمن القومي العربي وأمن البحر ألأحمر، بل يجب تحقيق قدر معين من الانسجام والمواءمة بينهما نظراً للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية المشتركة للدول العربية في منطقة البحر الأحمر، وضرورة تعزيز هذه المصالح وحمايتها ضد أي تهديد إقليمي أو دولي (قدورة، ١٩٩٨م: ٣٩). ولعل من الأمثلة الواضحة على ارتباط أمن البحر الأحمر بالأمن القومي العربي استمرار الصراع العربي الإسرائيلي وكون منطقة البحر الأحمر جزء من نظرية الصراع العربي الإسرائيلي، كما في إغلاق مضيق تيران من قبل القيادة المصرية في مايو ١٩٦٧م مما عجل من قيام إسرائيل بشن الحرب على مصر، وكذلك إغلاق خليج عدن عام ١٩٧٣م في وجه الملاحة الإسرائيلية (حوات، بدون تاريخ: ٣٧). كما ظهرت أهمية الموانئ العربية على البحر الأحمر جلية خلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات من القرن الماضي حيث تعرقلت الملاحة البحرية في الخليج نتيجة حرب الناقلات بين الدولتين المتحاربتين.

أما فيما يتعلق بالأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر فتكمن في كونه ممراً بحرياً عالمياً يتم من خلاله نقل النفط والبضائع الأخرى بأقصر وقت وأقل تكلفة. وهو أقصر الطرق التجارية التي تربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، حيث تبلغ المسافة بين لندن والخليج العربي عبر قناة السويس نحو ١٢ ألف كيلو متر، بينما تبلغ عبر رأس الرجاء الصالح نحو ٢١ ألف كيلو متر (Blake, 1984: 89). وتعتمد دول الخليج العربي بشكل رئيسي على تصدير النفط للدول الصناعية، وتشكل الصادرات النفطية أكثر من ٩٠ بالمئة من صادرات هذه الدول، وتمر صادرات هذه الدول لأوروبا وأمريكا من خلال مضائق البحر الأحمر. كما أن البحر الأحمر يعتبر مصدر دخل للدول العربية الأخرى المطلة عليه، مثل مصر واليمن وجيبوتي، لأن نسبة كبيرة من دخل هذه الدول تأتي من موانئها البحرية أو من مناطق التجارة الحرة التي تقام في هذه الموانئ، أو الرسوم التي تجبى على السفن التجارية (الجعيلي، ٢٠٠٤م: ٣٨). بجانب ذلك فإن منطقة البحر الأحمر تمتاز بغناها بالمعادن المختلفة؛ فعلى سبيل المثال تعتبر المنطقة

الممتدة بين الشواطيء السعودية والسودانية من المناطق الغنية بالحديد والنحاس والنيكل والذهب والرصاص. كذلك فإن البحر الأحمر غني بالثروة السمكية الكبيرة والمتنوعة (مصطفى، ١٩٨٥م: ٢٤٥).

ثالثا: البحر الأحمر في السياسات العربية

شهدت الخمسين سنة الماضية العديد من المحاولات العربية لضمان أمن البحر الأحمر، لا سيما في ظل تنامي حدة الصراع العربي والإسرائيلي من ناحية، وتنامي الإدراك العربي بأهمية المنطقة كجزء من منظومة الأمن القومي العربي من ناحية أخرى.

كانت مصر سباقة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م في تزعم الجهود العربية الرامية إلى تعزيز التعاون الأمني بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، وكان أول هذه الجهود المؤتمر الذي عقد في القاهرة في فبراير ١٩٥٥م، بمشاركة الأردن وسوريا والسعودية واليمن ومصر بعد عدة لقاءات ثنائية وجماعية بين هذه الدول. وهدف المؤتمرون إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين هذه الدول ضد أي تدخلات من القوى الخارجية (خاصةً الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية) في الشؤن الإقليمية ودعم التضامن العربي بشكل عام. تلا ذلك عقد اتفاقات ثنائية بين مصر وسوريا في مارس ١٩٥٥م ومن ثم توقيع اتفاق عسكري في أكتوبر من نفس السنة بين مصر والسعودية كان الهدف منه الدفاع المشترك بينهما ضد أي عدوان خارجي. لكن الأبرز في هذه الجهود كان توقيع ميثاق جدة في أبريل ١٩٥٦م بين مصر والسعودية واليمن، الذي هدف إلى حماية أمن البحر الأحمر ضد الأخطار الخارجية من خلال سياسات دفاعية مشتركة ترمي إلى تأمين سيادة واستقلال هذه الدول في البحر الأحمر. ويعتبر ميثاق جدة أول جهد عربي مشترك لضمان أمن البحر الأحمر، إلا أنه فشل نتيجة التناقض في السياسات الخارجية، لا سيما بين السعودية ومصر والذي بدأت بوادره مع بداية العام ١٩٥٧م عندما أصبحت الدولتان على طرفي نقيض من ناحية توجههما الأيديولوجي وأحلافهما مع الدول الكبرى والذي وصل في مرحلة لاحقة إلى حد المواجهة العسكرية مع بدء الحرب اليمنية عام ١٩٦٢م (حافظ ١٩٨٢م: ٢١٦-٢١٧؛ الجعيلي، ٢٠٠٢م: ١١١-١١٢).

وتواصلت الجهود العربية الرامية إلى تنسيق المواقف حيال أمن البحر الأحمر بعد ذلك لأكثر من سبب. فمن ناحية، اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧م، وما نتج عنها من احتلال لكثير من الأراضي العربية والجزر الواقعة في المداخل الشمالية للبحر الأحمر، مثل تيران وصنافير وجزء من خليج السويس، ومن ثم حرب

أكتوبر ١٩٧٣م، وفي كلتا الحربين أغلقت المضائق في وجه الملاحة الإسرائيلية–مضيق تيران في حرب ١٩٦٧م ومضيق باب المندب في حرب ١٩٧٣م (حافظ، ١٩٨٢م: ٢٢٢).

بالتالي شهدت السبعينات العديد من اللقاءات بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر بهدف تنسيق الجهود لخلق إستراتيجية عربية موحد في هذا الشأن. ففي تموز/ يوليو ١٩٧٢م عقد مؤتمر جدة وشارك فيه مصر والسودان واليمن الشمالي وإثيوبيا، بالإضافة إلى السعودية، وناقش المؤتمرون كيفية ضمان حقوق ومصالح الدول المطلة على البحر الأحمر ضد التدخل الأجنبي، وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م صدر الإعلان المشترك عن مؤتمر الرياض ١٩٧٦م المنعقد بمشاركة مصر والسودان والسعودية، وخلاله أعلنت الدول الثلاث أن البحر الأحمر هو "بحر إقليمي عربي مغلق" يجب تعزيز السلم والأمن فيه بعيداً عن الصراعات الدولية، والتأكيد على ضرورة حماية المصالح التجارية والاستراتيجية العربية فيه (زهران، ١٩٨١م: ١٤١). وفي شباط/ فبراير ١٩٧٧م عقد في الخرطوم اجتماع ثلاثي بين مصر والسودان وسوريا، وكان موضوع أمن البحر الأحمر أحد المواضيع التي تم مناقشتها وخلص الجميع إلى التأكيد على ما خلصت إليه المحاولات السابقة من تأكيد على أهمية تأمين البحر الأحمر وجعله منطقة خارج إطار الصراعات الدولية (قدورة، ١٩٩٨م: ٢٦). ثم في مارس ١٩٧٧م، تم عقد مؤتمر تعز في مدينة تعز في اليمن الشمالي وحضرة رؤساء الصومال والسودان واليمن الجنوبي واليمن الشمالي، فيما غابت عنه السعودية ومصر والأردن. وأكد المؤتمر على أهمية التضامن العربي ضد إسرائيل، وضرورة استغلال ثروات البحر الأحمر وأهمية دعم الدول العربية الغنية للدول العربية الفقيرة كي تتمكن من استغلال هذه الثروات (الجعيلي، ٢٠٠٢م: ١١٣).

كذلك اقترحت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ٣/ ٩/ ١٩٧٧م أن تشكل الدول الأعضاء في الجامعة قوة أمن عربية دائمة للحفاظ على أمن البحر الأحمر ضد الأخطار المحتملة، على أن تتكون القوة من ٦٠٠٠ من القوات، وتكون تابعة مباشرة للأمانة العامة للجامعة، لكن هذا المقترح لم يتبلور على أرض الواقع رغم رفعه لمجلس القمة في الجامعة.

في الثمانينات، تضاءل الاهتمام العربي بمسألة أمن البحر الأحمر نتيجة عدد من الأحداث السياسية والأمنية الجسام التي شهدتها الساحة الإقليمية. حيث أدت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (معاهدات كامب ديفيد

١٩٧٩م) إلى خروج مصر من الصف العربي وإضعاف العمل الجماعي العربي المشترك بشكل عام. من ناحية أخرى، بدأت منطقة الخليج تشهد عدم استقرار واضح جعلها محط الأنظار للعقدين اللاحقين؛ حيث شهدت حرب الثمان سنوات بين العراق وإيران ١٩٨٠-١٩٨٨م، ومن ثم غزو الكويت والحرب على العراق ١٩٩٠-١٩٩١م. بالرغم من أنه في صيف ١٩٨٤م تم زرع نحو ١٩٠ لغماً بحرياً متطوراً في مياه البحر الأحمر مما أدى إلى إصابة أكثر من ١٦ سفينة، وشكل ذلك تهديداً صريحاً لخطوط النقل البحري الدولي. وقد وجهت أصابع الالتهام إلى إيران عطفاً على استخدامها الألغام البحرية خلال الحرب مع العراق. لكن بشكل عام كانت العملية مؤشراً على إمكانية إعاقة الملاحة الدولية في البحر الأحمر وعجز الدول العربية عن حفظ الأمن في هذه المنطقة، مما استدعى تدخل القوى الدولية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا) للقيام بمسح بحري وتنظيف المنطقة من الألغام (موسوعة مقاتل، ٢٠٠٩م: ٢١).

وقد أدت هذه الحادثة إلى لفت الانتباه من جديد لأمن البحر الأحمر، حيث وجهت السودان الدعوة لعقد مؤتمر بهذا الشأن، وتم انعقاد مؤتمر الخرطوم ١٩٨٤م، بحضور السعودية ومصر والأردن واليمن الشمالي واليمن الجنوبي وجيبوتي والصومال وأثيوبيا، لكن لم يصدر عن المؤتمر نتائج تذكر؛ سواء في شكل إعلان أو قرارات واضحة تتعلق باتخاذ ترتيبات أمنية معينة، رغم إدراك المؤتمرين خطورة زرع الألغام وما شكلته من تهديد لخطوط الملاحة في البحر الأحمر (تابع: ٢٢). وفي مطلع التسعينات قدمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تقريراً عن الأمن القومي العربي إلى القمة العربية التي عقدت في بغداد ١٩٩٠م، وحذر التقرير من زيادة التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ومحاولتها زيادة وجودها العسكري والاستخباراتي في القرن الأفريقي ومحاولة تطويق الدول العربية مما شكل تهديداً واضحاً لمصالح وأمن الدول العربية في منطقة البحر الأحمر (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٩٠م).

ومع تدهور الأوضاع السياسية في الصومال في السنوات الماضية، وتنامي ظاهرة القرصنة وما نتج عنها من تهديد لخطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، تسارعت الجهود العربية والدولية لاتخاذ مواقف تهدف إلى تأمين تلك الممرات المائية المهمة. ومن الجهود العربية في هذا الشأن عقد اجتماع في القاهرة في نوفمبر ٢٠٠٨م، شاركت فيه مجموعة من الدول العربية مثل السعودية ومصر واليمن والأردن وسوريا، وناقش الاجتماع مسألة حماية البحر الأحمر من القرصنة، وأكدت هذه الدول على ضرورة تعزيز آليات التعاون والتشاور

فيما بينها لمواجهة هذه الظاهرة والحيلولة دون امتدادها إلى البحر الأحمر بكامله. في نفس الوقت الذي تم التأكيد فيه على أن المسؤولية الرئيسية لأمن البحر الأحمر تقع على عاتق الدول العربية المطلة عليه، وطالبت هذه الدول بأن تكون الإجراءات الدولية المتخذة في هذا الشأن متفقة مع القانون الدولي بما يعنيه ذلك من احترام سيادة الصومال على أراضيها ومياهها الإقليمية، وأن تكون هذه الإجراءات مؤقتة وليست دائمة (Arabian Business, 2008). وهذا في الحقيقة يقودنا إلى القول بعدم قدرة الدول العربية على فعل شيء لمساعدة الصومال وتأمين طرق الملاحة البحرية نتيجة الضعف الواضح في النظام الرسمي العربي، بالتالي كانت المطالبة العربية بوضع التدخل الخارجي في إطار قانوني دولي.

كما حاولت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لفت نظر الدول العربية إلى خطورة ظاهرة القرصنة وتداعياتها المختلفة على الأمن والاستقرار في البحر الأحمر، إذ وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية رسائل إلى وزراء الخارجية العرب في ديسمبر ٢٠٠٨م، يحثهم فيها على تشكيل قوات عربية مشتركة تكون مهمتها مواجهة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، وأن الأمن والاستقرار في البحر الأحمر يحتاج لقوة بحرية عربية يتم إقرارها من قبل مجلس الجامعة . وفى يونيو ٢٠٠٩م اجتمع ممثلو القوات البحرية وكبار مسئولي وزارة الخارجية في ١١ دولة من دول الخليج العربي والدول العربية المطلة على البحر الأحمر في الرياض وخرجوا بما سمي "إعلان الرياض". حيث تم مناقشة تداعيات ظاهرة القرصنة وأكد المؤتمرون على أهمية تشكيل قوة بحرية مشتركة لمكافحة القرصنة، بحيث تضم هذه القوة كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان ومصر والأردن والسودان واليمن جيبوتي. ويترك لكل دولة تحديد "حجم وطبيعة المشاركة" في هذه القوة. من ناحية أخرى، أكد إعلان الرياض على أهمية استقرارا الصومال واحترام سيادته واستقلاله ضد أي تدخلات خارجية، فيما تم التأكيد أيضاً على أهمية استبعاد البحر الأحمر من أي ترتيبات دولية خاصة بمكافحة القرصنة البحرية على اعتبار أن أمن البحر الأحمر هو من مسئولية الدول العربية المطلة عليه (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩م: ٤). ورغم أنه لم يمض وقت كبير على إعلان الرياض إلا أنه من خلال فشل الجهود العربية المتعددة–كما رأينا–وفي ظل وجود الانقسامات بين الدول العربية في الوقت الراهن فمن غير المتوقع أن يكون هناك تطبيق فعلي لهذه المقترحات.

و لم يقتصر الاهتمام بأمن البحر الأحمر، لا سيما في ظل تزايد عمليات القرصنة، على الدول العربية بل شمل أيضاً المجتمع الدولي. حيث أصدر مجلس الأمن الدولي عدد من القرارات بهذا الشأن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال حث القرار (١٨١٦) الدول التي لديها قوات بحرية وحربية في أعالي البحار وقبالة الساحل الصومالي على التعاون وتكثيف جهودها لمكافحة أعمال القرصنة. كذلك أجاز القرار للدول المتعاونة مع الحكومة الصومالية دخول المياه الإقليمية الصومالية بغرض قمع أعمال القرصنة والسطو المسلح مستخدمة جميع الوسائل اللازمة (لمدة ستة شهور من صدور القرار في ٢ يونيو ٢٠٠٨م). فيما دعى القرار (١٨٤٦) إلى تدخل عسكري بحري من قبل القوى الدولية لحماية النقل البحري ضد أعمال القرصنة من خلال نشر قطع بحرية لها في مياه البحر الأحمر والمحيط الهندي. أما القرار (١٨٥١) فدعا إلى إنشاء منظومة أمنية لحماية البحر الأحمر في إطار دولي (الطويل، ٢٠٠٩م: ٢١٧). وقد ترجمت هذه القرارات إلى واقع ملموس من خلال إنشاء مجموعة اتصال دولية[١] خاصة بالقرصنة مقابل السواحل الصومالية، وكان الهدف المعلن لها تنسيق الجهود الدولية لمكافحة القرصنة. فيما قدمت البحرية الأمريكية وخفر السواحل الأمريكي سفناً وطائرات للمشاركة في عمليات حلف شمال الأطلسي، وساهمت في أغسطس ٢٠٠٨م في إنشاء قوة جديدة تتفرع من قوات العمل المشتركة ١٥٠-اس تي إف ١٥٠-(ائتلاف بحري من عدة قوى دولية تكونت في عام ٢٠٠١م على خلفية الحرب على الإرهاب لديه قاعدة عسكرية في جيبوتي)، يكون هدف هذه القوة الفرعية (آي تي إف ١٥١) مكافحة القرصنة في خليج عدن وبحر العرب، وتتولى البحرية الأمريكية قيادة هذه القوة الدولية (معهد الدراسات الدبلوماسية، ٢٠٠٩م: ٧). يدعم ذلك "عمليات أتلانتا" التي تقوم بها قوات بحرية تابعة للاتحاد الأوروبي تم تشكيلها للعمل في خليج عدن في منتصف ديسمبر ٢٠٠٨م، والتي حلت محل قوات الناتو البحرية للقيام بمهام محاربة القرصنة في المنطقة. وقد ساهمت قوى دولية كثيرة في هذه الجهود، مثل روسيا، الهند، الصين، اليابان، التي أرسلت قطعها البحرية للمشاركة في هذه القوة الدولية البحرية (Raja, 2009: 2).

(١) تم تشكيل مجموعة الاتصال الدولية على إثر قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٨٥١) وذلك لتنسيق رد فعلي دولي على القرصنة مقابل السواحل الصومالية. وتشمل مجموعة العمل هذه في عضويتها ٤٥ بلداً و٩ منظمات دولية حتى الآن، إضافة إلى ممثلين من شركات الشحن البحرية، يقومون بتنسيق نشاطاته بحرياتهم ومبادراتهم القضائية ومصالحهم البحرية والتجارية وتبادل المعلومات حول القراصنة ومحاولة فهم الإستراتيجيات التي يتبعونها (جريدة الشرق الأوسط، ١٢/ ٩/ ٢٠٠٩م: ٦).

رابعا: المخاطر والتحديات القائمة

يوجد عدد من المخاطر والتحديات النابعة من تطور الأحداث في منطقة البحر الأحمر، والتي تشكل في مجملها مصدر تهديد للأمن القومي العربي. وسوف يكون التركيز هنا على مصادر التهديد التالية: التدخل الأجنبي، الصراع في القرن الأفريقي، القرصنة.

١-التدخل الأجنبي في منطقة البحر الأحمر

أدركت الدول الكبرى منذ القدم الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر في لعبة موازين القوى الدولية، حيث احتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩م لتسيطر من خلال ذلك على مضيق باب المندب، ومن ثم تتحكم في حرية الملاحة في البحر الأحمر في مدخله الجنوبي. فيما احتلت فرنسا الصومال الفرنسي (جيبوتي) على الساحل الأفريقي الغربي لباب المندب لموازنة النفوذ البريطاني، وعندما شقت فرنسا قناة السويس عام ١٨٦٩م سارعت بريطانيا إلى احتلال مصر لموازنة النفوذ الفرنسي النابع من تحكم فرنسا بمرور الملاحة في شمال البحر الأحمر. فيما سعت إيطاليا لاحتلال الصومال والساحل الأريتري في لعبة السباق الإمبراطوري بين القوى الأوروبية (حافظ، ١٩٨٢م: ٨٧-٨٨).

وبعد اكتشاف البترول في منطقة الخليج وتزايد أهميته في التطور الصناعي والاقتصادي العالمي، ونتيجة لتغير موازين القوى العالمي في النصف الثاني من القرن العشرين، اكتسب البحر الأحمر أهمية قصوى في الإستراتيجية الأمريكية والسوفيتية وأصبح القرن الأفريقي مسرحاً للحروب بالوكالة بين القوتين العظميين، خاصةً في السبعينات من القرن العشرين، وكانت الصومال وإثيوبيا مركز التواجد للدولتين العظميين (تابع: ٩٣).

أما بعد انتهاء الحرب الباردة وتسيد الولايات المتحدة الأمريكية المشهد السياسي الدولي فقد حاولت القوة الأمريكية التوسع في مناطق مختلفة من العالم، سواءً خلال أزمة الخليج أو بعد ذلك عند تنامي ظاهرة الإرهاب والقرصنة. ولم تكن منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي خارج الاهتمامات الأمريكية، خاصة من خلال الحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات في الموانيء والجزر الموجودة في البحر الأحمر والخليج العربي.

على المستوى الإقليمي، تمثل إسرائيل وإثيوبيا وإريتريا دول إقليمية تنظر لها الدول العربية بعين الريبة في ما يتعلق بالسيطرة على مضائق البحر الأحمر وعملية الحراك العسكري والبحري الذي تشهده المنطقة. حيث ترى هذه الدول الثلاث، خاصة إسرائيل، أن البحر الأحمر يقع في صلب مصالحها القومية العليا، بالتالي فإنه من غير المستغرب أن تتعاون إثيوبيا وإريتريا عسكرياً مع إسرائيل لتحقيق مصالحهما المشتركة في منطقة البحر الأحمر وفك السيطرة العربية على مضائقه؛ فإسرائيل ترمي إلى الحصول على تسهيلات عسكرية وبحرية في الجزر الإريترية المطلة على باب المندب، فيما تحصل كل من إثيوبيا وإريتريا على مساعدات اقتصادية وعسكرية وفنية وثقافية من قبل إسرائيل. فيما يلي سوف نركز على التدخل الإسرائيلي والأمريكي بشكل رئيسي، فيما يتم التطرق إلى الدور الإثيوبي والإريتري في المبحث الثالث من هذا الجزء.

التغلغل الإسرائيلي

يمثل البحر الأحمر في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي أحد أبعاد الصراع مع العرب، بالتالي فمسألة النفوذ والاقتصاد والتواجد العسكري في أفريقيا بشكل عام يمثل أحد القضايا التي ينسحب عليها الصراع العربي الإسرائيلي. وقد التفتت إسرائيل باكراً إلى الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة البحر الأحمر وعلاقاتها مع الدول الأفريقية بشكل عام. لذلك عملت إسرائيل منذ نشاتها على تعزيز نفوذها وتواجدها في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، رغم قصر ساحلها على البحر الأحمر، بل أنها سعت إلى توسيع علاقاتها مع الدول الأفريقية الأخرى في وسط وشرق أفريقيا وذلك لمحاصرة النفوذ العربي وتطويق الدول العربية من ناحية، وحماية مصالحها الاستراتيجية والتجارية من ناحية أخرى. وقد بدأت الاستراتيجية الإسرائيلية حيال البحر الأحمر في عام ١٩٤٩م بعد استيلائها على قرية أم الرشراش الأردنية المطلة على خليج العقبة وإقامة ميناء إيلات للتواصل مع العالم الخارجي وكسر الاحتكار العربي للموانيء والمضائق في البحر الأحمر (الجعيلي، ٢٠٠٤م: ١٣٢). وقد كتب موشي ديان في مؤلف له بعنوان "مذكرات حملة سيناء" أن أحد أهم قضايا الصراع بين إسرائيل ومصر هي حرية الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر. بالتالى يمكن القول أن الإستراتيجية الإسرائيلية فى البحر الأحمر ترتبط بطموح إسرائيل لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط وأفريقيا وتأمين حرية الملاحة وعدم السماح للدول العربية بجعل البحر

الأحمر بحيرة عربية، أو إغلاق مضائقه أمام الملاحة الإسرائيلية كما حصل في حربي ١٩٦٧م و١٩٧٣م (السلطان، ١٩٨٤م: ١٨١).

من الناحية العسكرية سعت إسرائيل بوضوح إلى تعزيز وجودها في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا بما يتيح لها إمكانية تهديد السيطرة العربية على مضيق باب المندب أو القيام بعمل عسكري ضد هذا المضيق، وكذلك رصد النشاطات العسكرية العربية في تلك المنطقة. وقد حصلت لهذا الغرض على قواعد وتسهيلات عسكرية في أثيوبيا وحالياً إريتريا بعد استقلالها عام ١٩٩٣م؛ حيث تقيم اسرائيل وزناً كبيراً للجزر الإريترية مثل دهلك وفاطمة وحالب وغيرها، وقد وصل عدد القواعد العسكرية الإسرائيلية في إريتريا عام ١٩٩٦م إلى ست قواعد بالإضافة إلى مراكز التدريب العسكرية وتواجد عدد كبير من الخبراء العسكريين الإسرائيليين لتدريب الجيش الإريتري (سعد الدين، ٢٠٠٥م: ١٦٧). وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التفوق العسكري والتقني الإسرائيلي على الدول العربية، وكون إسرائيل من الدول المصدرة للسلاح على مستوى العالم، فإن هذا يجعلها مصدر تهديد واضح للدول العربية، ويعطيها أفضلية ومصداقية لدى بعض الدول الأفريقية الطامحة للحصول على السلاح والدعم التقني والعسكري.

سياسياً، حرصت إسرائيل على تعزيز علاقاتها مع كافة الدول الأفريقية، خاصةً تلك الدول التي ساءت العلاقات معها نتيجة حربي ١٩٦٧م و١٩٧٣م، بحيث أعادة أكثر من ٢٠ دولة علاقاتها بعد أن كانت قد قطعتها بعد الحربين السابقتين (سعد الدين: ٢٠٠٥م: ١٥٣)، فأصبحت إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية مع ٤٦ دولة أفريقية من مجموع دول القارة البالغ عددها ٥٣ (دحمان، ٢٠٠٨م: ١). وقد لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى عدة طرق ساهمت في تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية؛ إذ سعت إلى تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي للأنظمة السياسية في أفريقيا، لا سيما تلك التي لا تميل للدول العربية مستغلةً في ذلك تردي الأوضاع السياسية والصراعات العرقية والتخلف الاقتصادي لمعظم الدول الأفريقية لتوسيع نفوذها الاقتصادي والعسكري والسياسي (كامل، ١٩٩٢م: ٥٤-٥٥). كما تحاول إسرائيل تقديم نفسها كدولة قادرة على محاربة الأصولية والتطرف الإسلامي من خلال قدرتها الاستخباراتية وعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، في نفس الوقت الذي تسعى فيه إلى قطع الطريق على الدول العربية والإسلامية التي تحاول تعزيز نفوذها في أفريقيا مثل ليبيا وإيران. كما

لا تتردد إسرائيل في إظهار قلقها من تزايد انتشار الإسلام في الدول الأفريقية بشكل عام. وقد ذكر في هذا الصدد تسفي مزال، نائب المدير العام لشؤون أفريقيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية، "أن العالم صغير ومغلق، وأن ما يحدث في أي مكان يؤثر على المكان الآخر، وخاصةً بالنسبة لما يحدث في أفريقيا التي نعتبرها جارة لإسرائيل من الناحية الجغرافية، وإذا ما تفشى الإسلام هناك فإن إسرائيل ستتضرر كثيرا" (دحمان، ٢٠٠٨م، ١). فعلى سبيل المثال، قام وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان بجولة في سبتمبر ٢٠٠٩ شملت عدداً من الدول الأفريقية، من ضمنها أثيوبيا وكينيا وأوغندا في الشرق الأفريقي، إضافةً إلى نيجيريا وغانا في وسط أفريقيا. وأثمرت الزيارة عن توقيع عدد من الاتفاقات الثنائية في مجالات الزراعة والري والطرق وتعزيز العلاقات السياسية والعسكرية. لكنها أيضاً شملت اتفاق وقع في أبوجا مع منظمة ECOWAS (التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا) التي تضم ١٥ دول أفريقية، وتضمن الاتفاق تعزيز مجالات التعاون في مجالات التعليم والزراعة والثقافة والاقتصاد والسياسة (أبو الفضل، ٢٠٠٩: ٢٤).

أما فيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية الإسرائيلية في منطقة البحر الأحمر والدول الأفريقية المحاذية فتدور حول التجارة والأسواق والاستثمارات. حيث أن ٢٠بالمئة من حجم التجارة الإسرائيلية الإجمالية يمر من خلال البحر الأحمر. بالإضافة إلى المطامع الإسرائيلية في تعزيز علاقاتها التجارية مع دول شرق أفريقيا؛ حيث تنشط إسرائيل في تجارة المنتجات الغذائية في إثيوبيا، وتحصل على حصة معتبرة من ماس الكونغو، واليورانيوم من النيجر، وأقامت عدداً من شركات البترول في أفريقيا، أحياناً بتدخل ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية (دحمان، ٢٠٠٨: ١-٢)[٢].

كما لا يمكن إغفال عامل المياه كمصدر تهديد للأمن القومي العربي، خاصة في ظل تنامي أهمية المياه كمصدر محتمل للنزاع في الشرق الأوسط في المستقبل. وقد حاولت إسرائيل منذ أمد تقاسم المياه مع الدول العربية، بل

(٢) أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في عددها الصادر في ١١ سبتمبر ٢٠٠٩م إلى وجود ٣٦ شركة إسرائيلية تمارس نشاطها في مجال التصدير والاستيراد مع أفريقيا، وهناك ٤٠ من كبار الوزراء ورؤساء الوزراء لديهم مشاريع تعاون اقتصادي مع أفريقيا (من ضمنهم رئيس الوزراء السابق أيهود أولمرت الذي يملك مزرعة للمانجو في الكونغو الديموقراطية). إضافةً إلى وجود ١١ عسكرياً إسرائيلياً سابقاً يملكون مشاريع تجارية متنوعة في عدد من الدول الأفريقية (أبو الفضل، ٢٠٠٩م: ٢٤). وتلجأ إسرائيل أحياناً إلى طرق غير مباشرة لتحقيق تغلغلها الاقتصادي، حيث قامت، على سبيل المثال، بتأسيس ٤٠ شركة وسجلتها على أنها شركات إثيوبية، فيما تحاول تعزيز تعاونها المالي مع التجار اليهود في الصومال ومن خلال الخبراء اليهود الفرنسيين في جيبوتي نظراً لرفض هاتين الدولتين التعامل معها (عبد الحليم، ١٩٩٦م: ٢٦- ٢٧).

الحصول على أكبر قدر من مصادر المياه في المشرق العربي- سواءً في الضفة الغربية وغزة أو الجولان، أو كما في تحويل مجرى مياه نهر الأردن عام ١٩٦٧م، وكذلك مياه النيل. ويأتي الاهتمام الإسرائيلي بمسألة مياه النيل نتيجة الأهمية التي يشكلها النيل بالنسبة للسودان ومصر. حيث تشكل مياه النيل مصدراً حيوياً بالغ الأهمية لهاتين الدولتين العربيتين؛ إذ توفر مياه النيل لمصر ٩٥بالمئة من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة، و٨٠بالمئة من احتياجات السودان السنوية من المياه تأتي من النيل (الطرابلسي، ١٩٩٨م: ١٥٤). لكن الحقيقة المرة بالنسبة للدول العربية تكمن في أن منابع مياه نهر النيل تقع خارج حدود الدول العربية، حيث أن ٨٥بالمئة من هذه المصادر تسيطر عليها أثيوبيا لأنها المنبع الأساسي والمصدر المهم لها (سعد الدين، ٢٠٠٥م: ١٦١). وهكذا فإن أي سيطرة إسرائيلية أو تأثير إسرائيلي على منابع النيل يعطي لها عمقاً استراتيجياً يزيد من تهديدها للجناح الأفريقي للوطن العربي المتمثل في مصر والسودان.

إذاً، التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية يأتي كجزء من نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وإبقاء تفوقها العسكري على الدول العربية، وزيادة نفوذها في منطقة استراتيجية بالنسبة للعالم العربي، وتطويق الدول العربية مستغلةً بذلك ما تملكه من مصادر قوة، ومحاولة تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية بطرق مختلفة، خاصةً تلك القريبة من سواحل البحر الأحمر أو المطلة عليه. يضاعف من مخاطر التغلغل الإسرائيلي ضعف وتراجع النفوذ العربي في القارة الإفريقية، لا سيما بعد انحسار المد القومي العربي الذي كان في الخمسينات والستينات من القرن الماضي عاملاً رئيسياً في تقديم العون للدول الأفريقية ودعم الأنظمة السياسية الأفريقية المناهضة للاستعمار، ناهيك عن التغير الذي شهدته الساحة الدولية وزيادة الهيمنة الأمريكية ذات الدعم المطلق لإسرائيل. كما أن الانقسام العربي ومعاهدات السلام العربي الإسرائيلي ساهمت بشكل أو آخر في الاختراق الإسرائيلي في القارة الأفريقية.

التدخل الأمريكي

أتى الاهتمام الأمريكي بمنطقة البحر الأحمر كجزء من اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط وجعلها منطقة نفوذ أمريكي-غربي ضد التمدد الشيوعي خلال الحرب الباردة. فكانت السياسة الخارجية الأمريكية ترتكز على ثلاثة أسس: احتواء النفوذ الشيوعي، تأمين مصادر وإمدادات الطاقة، وضمان امن وتفوق إسرائيل إقليمياً. وفي القرن الأفريقي حرصت الولايات المتحدة على تعزيز تواجدها في إثيوبيا، إلا أنه بعد تغير نظام الحكم فيها وتولي منغستو

هيلا ماريام السلطة عام ١٩٧٤م أصبحت أثيوبيا تدور في فلك المعسكر الشرقي، حيث تزايد النفوذ والتأثير الأمريكي في الصومال بعد وقوف الاتحاد السوفيتي مع إثيوبيا في حربها مع الصومال حول إقليم أوجادين (السويلم، ١٩٩٠م: ٧٨). ولتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي أبقت الولايات المتحدة على تواجد عسكري من خلال القواعد والتسهيلات في منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي (دييجو قارسيا وموريشس والمالديف)، أو دعم القوى الإقليمية الحليفة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

إذاً، يمكن القول أن الاهتمام الأمريكي بمنطقة البحر الأحمر يرتكز على الارتباط الجيوبوليتيكي بين البحر الأحمر ومنطقة الخليج، حيث الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج والأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر كشريان حيوي للتجارة الدولية ومرور البوارج والسفن الحربية (الجعيلي، ٢٠٠٤م: ٦٥). ومع انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي، وبقاء الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، إلا أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر لم تتغير كثيراً، بل سعت واشنطن بشكل حثيث إلى تعزيز نفوذها العالمي من خلال التوسع العسكري لمواجهة التحديات القائمة والمحتملة وبناء امبراطوريتها العالمية؛ كما في حرب الخليج الثانية، واستراتيجية الضربة الاستباقية وغزو العراق. وأصبحت الاستراتيجية الأمريكية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي ترتكز على محاربة الإرهاب والتطرف والقرصنة بدلاً من الخطر الشيوعي (Prendergast and Thomas-Jensen, 2007: 60)، بالإضافة إلى ضمان الأمن البحري كما كان سابقاً، بينما لم تفصح الولايات المتحدة بشكل رسمي عن أطماعها الاقتصادية في القارة الأفريقية. كذلك لا يمكن إغفال مسألة تزايد الصراع بين دول شرق أفريقيا (الصراع بين إثيوبيا وإريتريا وبين تشاد والسودان وبين إثيوبيا والسودان) وما لذلك من إسقاطات على الاستقرار في منطقة البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي بشكل عام. لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى تقوية حضورها العسكري في القارة الأفريقية بشكل عام، والتعاون بشكل خاص مع إثيوبيا في سبيل محاربة الجماعات الإسلامية المسلحة والتأثير على تطور وسياق الأحداث في القرن الأفريقي.

إن الجديد في السياسة الأمريكية تجاه منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي هو النظر لها كجزء من محاولة واشنطن تعزيز نفوذها وحماية مصالحها المتعاظمة في أفريقيا بشكل عام، لا سيما في ظل تنامي أطماع قوى خارجية أخرى بمقدرات القارة الأفريقية، مثل الصين وروسيا (من جديد) والهند والدول الأوروبية. فأفريقيا تضم

حوالي ١٠بالمئة من النفط العالمي المثبت (٦٠ بالمئة منه في نيجيريا والجزائر وليبيا) وحوالي ٨ بالمئة من احتياطيات الغاز في العالم (٧٥ بالمئة منه في نيجيريا ومصر والجزائر)، يضاف إلى ذلك سهولة استخراجه والموقع المتوسط لأفريقيا مما يسهل عملية الشحن والنقل البحري. كما تنتج أفريقيا نحو ٨٠ بالمئة من البلاتين في العالم، وأكثر من ٤٠ بالمئة من الألماس و٤٠بالمئة من الذهب في العالم. (باكير، ٢٠٠٩م: ١- ٢). حيث أن ما نسبته ١٥- ٢٠بالمئة من النفط المستورد الأمريكي يأتي من أفريقيا، بينما تأتي ٣٠ بالمئة من واردات الصين النفطية من أفريقيا. فيما تسعى روسيا إلى تعزيز فرصها الاستثمارية وإيجاد أسواق لمنتجاتها المدنية والعسكرية في القارة الأفريقية، إضافة إلى هدف استراتيجي يتمحور حول التحكم في مصادر وخطوط إنتاج وتوزيع الطاقة والموارد الأولية في أفريقيا (تابع: ٤).

وقد تمت ترجمةالاهتمام الأمريكي بالمنطقة من خلال توسيع القاعدة التي تملكها في جيبوتي عام ٢٠٠٣م، حيث يتمركز ١٨٠٠ من الماريتر وتم نشر قطع بحرية وجوية حول حاملة الظائرات "إيزنهاور" التي هي أشبه بالقاعدة العائمة قبالة الساحل الصومالي. فيما تم إطلاق القيادة الأفريقية (أفريكوم) في أكتوبر عام ٢٠٠٨م، التي بموجبها أصبحت أفريقيا تحت المسؤولية التدريبية واللوجستية والهجومية لهذه القيادة- ماعدا مصر التي لا تزال ضمن منطقة عمليات مركز القيادة الوسطى (خشانة، ٢٠٠٩م: ١- ٢). بالإضافة إلى ذلك فقد عمدت الحكومة الأمريكية إلى استخدام المحفزات المالية لكسب تعاون الرموز السياسية في بعض دول شرق أفريقيا- خاصةً فى السودان والصومال- في سبيل التعاون معها ضد الجماعات الإرهابية والمتطرفة، أو القيام بعمل عسكري عند الحاجة، كما في قصف أحد المصانع في الخرطوم في صيف ١٩٩٨م، بعد التفجير المتزامن للسفارتين الأمريكيتين في تترانيا وكينيا، تحت ذريعة تخصيص المصنع لإنتاج أسلحة بيولوجية (Prendergast and Thomas-Jensen, 2007: 67).

لكن يمكن القول أن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في القرن الأفريقي لم تساهم في حل مشاكل عدم الاستقرار التي تعاني منها المنطقة، فيما لم تستطع البوارج الأمريكية تأمين التجارة الدولية ضد القراصنة. بل العكس من ذلك، ساهم التدخل الأمريكي في القرن الأفريقي في تأجيج مشاعر العداء للولايات المتحدة، كما هي الحال في الصومال قبل وبعد الغزو الإثيوبي المدعوم لوجستياً وسياسياً من قبل واشنطن، وما نتج عن ذلك من إسقاط

حكومة المحاكم الصومالية (الإسلامية التوجه) وخلق فوضى سياسية في الصومال، في ذات الوقت الذي أجج مشاعر العداء لدى الجماعات الإسلامية المسلحة الأخرى مثل حركة الشباب المجاهدين. من ناحية أخرى، لم تعر الحكومة الأمريكية اهتماماً كافياً للمشاكل الاقتصادية والتنموية والسياسية التي تعاني منها دول شرق أفريقيا، و لم تساهم أيضاً في بناء المؤسسات السياسية في هذه البلدان ودعم التحول الديموقراطي فيها. إذا أنها حاولت تقوية علاقاتها مع الزعماء والرموز المحليين لتحقيق أهدافها الأمنية بغض النظر عن إسقاطات ذلك على الأوضاع المحلية والإقليمية. فعلى سبيل المثال، دعمت الحكومة الأمريكية أمراء الحرب الصوماليين لكسب تعاونهم ضد أنصار القاعدة في الصومال (كما فعلت في السودان سابقا) لكنها لم تساهم في حل المشاكل الأساسية التي تعاني منها الصومال والمتمثلة في الحرب الأهلية التي مزقت أوصال الدولة الصومالية (Ibid: 68- 69).

٢-الصراع في القرن الأفريقي

يشمل القرن الأفريقي مجموعة من الدول هي: السودان والصومال وإثيوبيا وكينيا وإريتريا وجيبوتي، لذلك فغالبية هذه الدول عربية، وما يحدث في هذه المنطقة يكون له بالتالي إسقاطاته على الأمن القومي العربي. وتتسم العلاقات الإقليمية بطبيعة بالغة التعقيد، تتداخل فيها الاعتبارات الاستراتيجية والجغرافيا والموروثات التاريخية والاقتصادية. وتتعدد أيضاً مستويات الصراع بين بعض دول القرن الأفريقي لتشمل التدخل السياسي والعسكري، الحروب الأهلية وحروب الاستقلال. ويمكن تحديد عدد من القضايا المرتبطة بالعلاقات الإقليمية في هذه المنطقة، التي لها إسقاطاتها على منطقة البحر الأحمر والأمن القومي العربي بشكل عام، وهي: العلاقات الإثيوبية- الصومالية ومن ثم الدور الإريتري.

النزاع الإثيوبي- الصومالي

تعتبر إثيوبيا من كبريات دول القرن الأفريقي وأهمها. ورغم أنها فقدت إطلالتها على البحر الأحمر بعد استقلال إريتريا عام ١٩٩٣م إلا أنها تشارك بفعالية في التأثير على تطور الأحداث في المنطقة، سواءً من خلال علاقاتها المتنامية مع الولايات المتحدة (وإسرائيل) أو من خلال دعمها للمعارضة الصومالية والتدخل المباشر بالشأن الصومالي، خاصةً أن البلدين يحتفظان بعلاقات عدائية منذ حصول الصومال على استقلاله عام ١٩٦٠م. ويمكن

القول أن دوافع التدخل الإثيوبي في الصومال، والذي بدأ أكثر وضوحاً منذ الإطاحة بنظام سياد بري في كانون الأول/ يناير ١٩٩١م، لا تخرج عن ثلاثة عوامل: عامل الجغرافيا والموروثات التاريخية والمصالح الجيوسياسية، التي تتداخل فيما بينها لتشكل ثوابت تنطلق منها السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه الصومال، بغض النظر عن تطور وسياق الأحداث في الصومال.

فظروف نشأة الدولة الصومالية والظرف التاريخي الذي صاحبها ساهم في تأزم العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث شاركت إثيوبيا مع القوى الاستعمارية الأوروبية في الاستيلاء على أجزاء كثيرة من الأراضي الصومالية خلال الفترة الممتدة بين ١٨٨٠- ١٩٠٠م وفي الثلث الأول من القرن العشرين. فخلال هذه الفترة تم ضم جزء من أرض الصومال الكبير، خاصة منطقة أوجادين المعروفة باسم "الصومال الغربي" إلى إثيوبيا حيث تشكل الآن نحو خمس المساحة الحالية لإثيوبيا. وأصبح النزاع على أوجادين متغيراً رئيسياً في العلاقات الإثيوبية الصومالية، وسبباً لعدة حروب بين الطرفين. ورغم انهيار الحكومة الصومالية عام ١٩٩١م إلا أن النزاع على أوجادين لا يزال عالقاً في ذهن غالبية التيارات السياسية الحالية في الصومال، حتى وإن تراجعت أهميته عطفاً على تطور سياق الأحداث والفوضى السياسية السائدة حالياً في الصومال (محمود، ٢٠٠٧م: ٩٠).

أما المحور الثاني فيرتبط بمخاوف إثيوبيا من تنامي النفوذ السياسي للحركة الإسلامية الصومالية التي تأسست عام ١٩٨٦م وكذلك جماعة الاتحاد الإسلامي التي تأسست في أوائل الثمانينات، ومن ثم المحاكم الإسلامية التي تدخلت إثيوبيا عسكرياً، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، للإطاحة بها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦م. وترى التيارات الإسلامية الإريترية أن أثيوبيا مسئولة بشكل أو آخر عن بعض المآسي التي يعاني منها الصومال، لا سيما استقطاع جزء كبير من أراضيه. في نفس الوقت الذي تخشى إثيوبيا من امتداد المد السياسي الإسلامي إلى داخلها، خاصةً وأن نسبة القوميات الإسلامية في إثيوبيا تشكل الأغلبية، بنسبة تتراوح بين ٤٥ إلى ٥٠ بالمئة من السكان، إلا أنهم لا يتمتعون بثقل وحقوق سياسية توازي حجمهم السكاني (تابع: ٩٣).

أما المحور الثالث فيرتبط برغبة إثيوبيا تحقيق مكاسب ومصالح معينة، آخذةً في الاعتبار مواءمة الظرف السياسي الراهن نتيجة الفوضى التي يعاني منها الصومال. وتكمن هذه المصالح في المقام الأول في محاولة الوصول إلى ساحل

المحيط الهندي والبحر الأحمر، حيث أن إثيوبيا أصبحت دولة حبيسة بعد استقلال إريتريا عنها، بالتالي فهي تطمع في الحصول على موانئ أو استخدام الموانيئ الصومالية من خلال إبرام اتفاقات دائمة مع الحكومة الصومالية. إثيوبيا أيضاً تتدخل في الشأن الصومالي مدفوعة برغبتها في التأثير على مجرى الأحداث الداخلية في الصومال والتحكم بمخرجات الصراع الداخلي، لا سيما منع وصول حكومة في الصومال مناوئة لإثيوبيا، وتفضيل وصول حكومة موالية لها بهدف الحيلولة دون إحياء مطالب الصومال بإقليم أوجادين (عثمان، ٢٠٠٧م: ١).

المتغير الإريتري

ينظر الكثيرون في العالم العربي إلى إريتريا على أنها دولة عربية وذلك من منطلقات حضارية وثقافية (أكثر من نصف الشعب الإريتري من أصول سامية- عربية يمنية، ونحو ٧٨ بالمئة من الشعب يدينون بالإسلام)، وأن ثورة التحرر والاستقلال التي خاضتها إريتريا ضد إثيوبيا هي ثورة عربية لذلك تلقت كامل الدعم والمساندة المادية والمعنوية والعسكرية من الدول العربية؛ فكانت مصر والسودان منطلق لجبهة التحرير الإريترية، وكذلك قدمت الدول العربية الأخرى، مثل العراق واليمن ودول الخليج العربي، الدعم اللازم لحركة النضال الإريتري (جواد وبغدادي، ١٩٩٩م: ٧٣).

لكن الرئيس الإريتري اسياس أفورقي بدأ يهمش البعد العربي لإريتريا بشكل تدريجي، وأعلن بعد الاستقلال رسمياً في أيار/ مايو ١٩٩٣م أن إريتريا دولة غير عربية (الحسن، ١٩٩٥م: ١٠٧). ورفضت إريتريا الانضمام لجامعة الدول العربية رغم اعتراف الدول العربية باستقلال إريتريا بشكل سريع. ولم تكتف الحكومة الإريترية بذلك بل حاولت توثيق علاقاتها مع إسرائيل على حساب الدول العربية، وتنكرت للموقف العربي الداعم لحركة النضال والتحرر الإريترية؛ حيث جاء في التقرير الذي قدمه الرئيس الإريتري أساسي أفورقي أمام الجبهة الشعبية في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٤م "أن الجبهة الشعبية لم تراهن تاريخياً على علاقاتها بالعرب، وتعتبر هذه العلاقة فاشلة من الناحية التاريخية، ولا أساس لها في علاقات الثورة الإريترية وتطلعات الدولة الإريترية المستقلة.. إن العلاقات مع إسرائيل هي البديل وأن مصلحة إريتريا العليا تقتضي تطويرها إلى مجالات أوسع" (خطاب، ١٩٩٦م: ١٩). وتتذرع إريتريا في عدائها للمحيط العربي بدعم بعض الدول العربية لإثيوبيا أو عدم تعاطفها مع ثورة التحرر

الإريتري، وهي حجج واهية. في نفس الوقت الذي تدعي فيه معاناتها من المد الأصولي الإسلامي، وأن ذلك تم تصديره إلى إريتريا من العالم العربي، خاصةً السودان التي وفقاً للمزاعم الإريترية تدعم حركة الجهاد الإسلامية الإريترية (تابع: ١٩). كما لا يمكن تجاهل الدور الأجنبي، الإسرائيلي والأمريكي، في إبعاد إريتريا عن الدول العربية. فالولايات المتحدة دعمت الاحتلال الأثيوبي لإريتريا للفترة الممتدة من ١٩٥٢ إلى ١٩٩١م، وقد حصلت مقابل ذلك على قواعد عسكرية في إثيوبيا وإريتريا عام ١٩٥٣م، وكانت على علاقات وثيقة مع النظام الملكي الإثيوبي استمرت حتى مجيء نظام الرئيس منجستو هيلا مريام عام ١٩٧٤م وتحالفه مع الماركسية. وفي التسعينات دعمت واشنطن حركات المعارضة للنظام الأثيوبي الماركسي، في نفس الوقت الذي دعمت فيه حركة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بزعامة أفورقي، وهو فصيل غير عروبي في إريتريا، ينتمي معظم قادته وأفراده إلى التيجرين، ويدين غالبيتهم بالمسيحية الأرثوذوكسية. كما أن دعم إريتريا يتيح للولايات المتحدة الحصول على تسهيلات عسكرية على الأراضي الإريترية بالقرب من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ودعم النفوذ الإسرائيلي فيها أيضاً (جواد وبغدادي، ١٩٩٩م: ٩٤- ٩٩).

ويكمن تأثير الدور الإريتري على الأمن القومي العربي في ثلاث محاور على أقل تقدير: العلاقات مع إسرائيل؛ التدخل في الشأن الصومالي وتوظيف الفوضى السياسية في الصومال لتصفية الحسابات بين إريتريا وإثيوبيا؛ وأخيراً الخلاف بين إريتريا وجيبوتي. ففيما يتعلق بالعامل الأول، فقد أصبحت إريتريا ركناً أساسياً في الاستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة على البحر الأحمر وتطويق النفوذ العربي فيه. وذلك بالرغم من أن إسرائيل في البداية حاولت إحباط الثورة الإريترية دعماً لحليفتها إثيوبيا، لكنها سارعت بعد ذلك إلى دعم الحكومة الإريترية المؤقتة التي تشكلت عام ١٩٩١م، وساهمت في حماية مؤسسات هذه الحكومة من خلال مجموعة اليهود الفلاشا ضد التيار السياسي الإريتري العربي. ثم عززت بعد ذلك علاقاتها مع إريتريا على كافة الأصعدة، لا سيما في المجال العسكري والأمني. فعلى سبيل المثال، وقع إريتريا وإسرائيل اتفاقية أمنية في فبراير ١٩٩٦م تضمنت تشكيل فريق عمل من الطرفين، يضم خبراء في شؤون التسليح والتدريب والاستخبارات، يتم بموجبه السماح للموساد الإسرائيلي التحرك بحرية داخل الأراضي الإريترية مقابل التزام إسرائيل ببناء وتسليح الجيش الإريتري، والحصول

على قواعد عسكرية داخل الأراضي الإريترية، بالإضافة إلى استخدام الجزر الإريترية في البحر الأحمر. كما تطمح إسرائيل إلى عزل إريتريا عن المحيط العربي وإلغاء هويتها العربية، وتقديم المساعدات الثقافية والتعليمية لإضعاف البعد العربي في المجتمع الإريتري. ويرجح الكثير من المحللين السياسيين أن لإسرائيل دور كبير في الاعتداء العسكري الإريتري على جزيرة حنيش اليمنية في ديسمبر ١٩٩٥م، من خلال التحريض والدعم والتخيط العسكري نظراً للتكتيك العسكري المتطور الذي من خلاله تمت عملية الاحتلال، قبل أن يستطيع اليمن استعادة الجزيرة في نهاية العام ١٩٩٨م من خلال التحكيم الدولي (جواد وبغدادي، ١٩٩٩م: ٩١- ٩٢). من ناحية أخرى، يعتقد البعض أن التواجد الإسرائيلي في إريتريا وكذلك إثيوبيا مكنها من دعم المعارضة في جنوب السودان وإمدادها بالسلاح. فقد كشفت دراسة قام بها في العام ٢٠٠٢م اليعازر ادلشتاين، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار ايلان الإسرائيلية، عن قيام إسرائيل من خلال جهاز الموساد ببيع أسلحة إلى حركة التمرد في جنوب السودان وذلك مقابل السماح لشركتين إسرائيليتين (شركتي ميدير ونيفت) بالتنقيب عن النفط في جنوب السودان. ولا شك أن تشجيع انفصال الجنوب السوداني من قبل إسرائيل، مستغلةً لتحقيق ذلك علاقاتها الوطيدة مع إريتريا وإثيوبيا، يؤثر بشكل سلبي على وحدة السودان واستقراره، ناهيك عن تمكين إسرائيل من زيادة نفوذها في مناطق قريبة من منابع النيل. في نفس السياق توجه أصابع الاتهام إلى إثيوبيا وإريتريا في دعم التمرد جنوب السودان، كما في الهجوم العسكري الذي حصل في مطلع ١٩٩٧م، حيث انطلق المتمردون من الأراضي المجاورة للسودان (إثيوبيا وإريتريا وأوغندا) (جواد وبغدادي، ١٩٩٩م: ٨٥).

أما فيما يتعلق بالفوضى في الصومال، فإن الدور الإريتري يجب النظر له في سياق التوتر بين إريتريا وإثيوبيا، خاصةً خلال الفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٠م، حيث لم يقتصر هذا التدهور في العلاقات الثنائية بين البلدين على الصدام المسلح بينهما بل أمتد إلى المحيط الإقليمي، فقام كل طرف بدعم خصوم الطرف الآخر على الأراضي الصومالية في مسعى منهما للتحكم أو التأثير على مجرى الأحداث السياسية في الصومال. فعلى سبيل المثال، قدمت إريتريا

الدعم للجماعات الصومالية المناوئة لإثيوبيا مثل تقديم المساعدة لحسن عيديد عام ١٩٩٨م، وكذلك دعم المحاكم الصومالية عام ٢٠٠٦م، ودعم حركة الشباب المجاهد الصومالي- المنشقة عن تحالف المحاكم الصومالية. وحرصت من جهة أخرى على دعم الجماعات المعارضة في الداخل الإثيوبي مثل جبهة تحرير الأورومو وجبهة التحرير الوطني لإقليم الأوجادين. فيما عمدت إثيوبيا من طرفها إلى محاولة عزل التأثير الإريتري في الصومال، كما في إدخال الحكومة الانتقالية الصومالية في "تجمع صنعاء"، الذي هو تجمع إقليمي يضم إثيوبيا واليمن وجيبوتي والسودان، ويستثني إريتريا (محمود، ٢٠٠٧م: ١٠٠). وكردة فعل للدعم الإريتري المتزايد للجماعات الإسلامية في الصومال فقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (١٩٠٧) في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩م، الذي وافق بموجبه على فرض حظر على الأسلحة إلى إريتريا كما فرض عقوبات على بعض القادة الإريتريين (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩م: ٢).

أخيراً، للدور الإريتري أثر سلبي على الأمن القومي العربي نظير العلاقات المتوترة بين إريتريا وجيبوتي، لاسيما فيما يتعلق بالخلاف الحدودي بين البلدين، خاصةً أن الحدود بينهما لم يتم ترسيمها بشكل دقيق. وقد قاد ذلك البلدين إلى الدخول في مواجهات عسكرية، لعل أشهرها العملية المسلحة التي شنتها القوات الإريترية على رأس الدميرة وجزيرة الدميرة في ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨م، وأسفر ذلك عن احتلال جزيرة الدميرة. وقد لاقى الاعتداء الإريتري إدانة من قبل الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن الدولي، اللذين طالبا بحل النزاع الحدودي بالطرق

السلمية. فيما أكد وزراء الخارجية العرب في ختام أعمال الدورة العادية الـــ ١٣٢ لمجلس جامعة الدول العربية المنعقد في القاهرة في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٩م على ضرورة احترام سيادة جمهورية جيبوتي ووحدة وسلامة أراضيها ورفض الاعتداء الإريتري على الأراضي الجيبوتية (وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٩م). وكان رفض إريتريا الانسحاب من المناطق الحدودية المتنازع عليها أحد دواعي صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٠٧).

إذاً، يمكن القول بشكل عام أن التدخل الإقليمي والدولي في شؤون القرن الأفريقي على كافة المحاور يزيد من التحديات للأمن القومي العربي، سواءً من خلال تفتيت وحدة الصومال والسودان وزيادة النفوذ الأجنبي فيهما، بما يشكله ذلك من شوكة في الخاصرة الجنوبية للعالم العربي، أو من خلال إبعاد إريتريا عن مكونها الثقافي العربي والإسلامي، وتغريب المجتمع والدولة، وتقوية التيار المعادي للعروبة والإسلام فيها. وحيث أن الوسيلة الأنسب للتأثير في شؤون المنطقة تتمثل في دعم القوى السياسية المحلية بدلاً من التدخل أو الغزو العسكري، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل وإثيوبيا دأبت على دعم الحركات والقوى الساسية المحلية، بما يمكنها من زيادة نفوذها في المنطقة وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية على حسب سيادة ونفوذ الدول العربية.

٣- القرصنة

تعتبر ظاهرة القرصنة من الظواهر القديمة التي عانت منها المجتمعات البشرية منذ الأزل. وتعرف وفقاً للمادة ١٠١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة عام ١٩٨٢م بأنها: أي عمل غير قانوني من أعمال العنف، أو الاحتجاز، أو أي عمل سلب يرتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة، أو طائرة خاصة، ويكون موجهاً في أعالي البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى، أو ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر تلك السفينة أو متن تلك الطائرة (سلامة، ٢٠٠٩م: ٢٢٤). وهي غير مقتصرة على مكان دون آخر، فوفقاً للتقارير التي تنشرها مؤسسة راند بلغ عدد حالات القرصنة المسجلة حول العالم للفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٦م ما مجموعه ٢٤٦٣ حالة، أي بمعدل ٣٢٥ حالة قرصنة سنوياً. وفي عام ٢٠٠٦م على سبيل المثال كان نصيب جنوب شرق آسيا- المضائق الإندونيسية- ٢٦ بالمئة من حالات القرصنة مقابل ٨ بالمئة لمضيق خليج عدن والساحل الصومالي (Chalk, 2008: 6- 10).

ويعزى انتشار ظاهرة القرصنة بشكل عام في الفترة المعاصرة إلى عدة عوامل، أهمها: الزيادة غير المسبوقة في كمية التبادل التجاري عبر البحار، حيث أن ٨٠ بالمئة من التجارة العالمية تتم عن طريق البحر؛ ضيق بعض الممرات المائية وازدحامها يبطيء حركة وسرعة السفن التجارية ويجعل من السهل على القراصنة الوصول إليها،

كما هي الحال في مضيق مالقا Malacca وباب المندب؛ كذلك تعتبر الدوافع الاقتصادية عاملاً رئيسياً في نشاط القراصنة وذلك للحصول على المال؛ ضعف الاحتياطات الأمنية والمراقبة في الموانئ والمضائق والتركيز بدلاً من ذلك في السنوات الأخيرة على تعزيز الأمن الداخلي في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب؛ أخيراً، سهولة الوصول إلى السلاح الخفيف والتطور التقني، خاصةً نظم الاتصالات، ساهم في تعزيز قدرات القراصنة على القيام بنشاطهم وتحقيق أهدافهم (Ibid., 10- 13). ويمكن إضافة سبب آخر يلائم الوضع في منطقة البحر الأحمر، ويتمثل في حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منها بعض دول القرن الأفريقي، خاصةً الصومال، مما ساهم في انتشار العنف والمليشيات المسلحة.

لقد بدأت ظاهرة القرصنة بالبروز منذ انهيار الدولة الصومالية عام ١٩٩١م، وما نتج عن ذلك من تقاسم السلطة بين أمراء الحرب. إذ أن انهيار مؤسسات الدولة المركزية واندلاع الحرب الأهلية جعل القرصنة أمراً ممكناً بحيث أصبح الساحل الصومالي البالغ طوله ٣٣٠٠ كم مرتعاً خصباً للقراصنة الذين بدأو يمارسون نشاطهم لأسباب اقتصادية في المقام الأول (الهادي، ٢٠٠٨م: ١). وتشكلت بدايات القرصنة في هذه المنطقة من خلال الخلاف بين الصيادين المحليين وسفن الصيد الأجنبية الكبيرة التي أضرت بفرص صغار الصيادين الصوماليين. ولحماية نفسها لجأت شركات الصيد الأجنبية إلى أمراء الحرب لطلب الحماية نظير مبالغ مادية تدفعها هذه

الشركات. ونتيجة الضرر الذي تحدثه شركات الصيد هذه بالثروات السمكية النادرة التي تحتويها مياه البحر الأحمر وبحر العرب، والطرق المتقدمة التي تستخدمها سفن الصيد الأجنبية مما أثر على تجار السمك المحليين وعلى الثروة السمكية في الصومال[٣]، ونتيجة للجوء هذه الشركات إلى أمراء الحرب الصوماليين أصبحت عملية حماية سفن الصيد الأجنبية أمراً مربحاً في الصومال. لكن في نفس الوقت دفع تدخل أمراء الحرب لحماية سفن الصيد الشباب الصومالي إلى نقل نشاطهم في القرصنة إلى السفن التجارية بدلا من سفن الصيد، مستخدمين في ذلك زوارق صغيرة وسريعة. وتنامت هذه الظاهرة نتيجة ربحيتها فانتقلت إلى مستويات أعلى، حيث توسعت دائرة القرصنة هذه لتشمل أمراء الحرب أنفسهم، نتيجة الفدية المجزية التي تدفع مقابل الإفراج عن السفن المختطفة (تابع: ١ - ٢)[٤].

ورغم أن ظاهرة القرصنة بدأت كمصدر مهم للدخل لمن يمارسها في منتصف التسعينات إلا أنها لم تثر الكثير من الاهتمام خاصةً في ظل خوف شركات النقل والشحن البحري من التأثير السلبي لذلك على أسعار الشحن

(٣) تشير بعض التقارير إلى أن ما تم صيده من قبل سفن الصيد الأجنبية قبالة السواحل الصومالية من جواد البحر وسمك القرش والثروة السمكية الأخرى يقدر بـــ ٢٥٠٠٠ طناً سنوياً (Khalif, 2005). ووصل تعداد سفن الصيد الأجنبية التي تمارس نشاطها بدون تصريح رسمي من الحكومة الصومالية إلى ٧٠٠ سفينة عام ٢٠٠٥م، وهذا بلا شك أغضب الصيادين المحليين (الهادي، ٢٠٠٨م).

(٤) هناك من المحللين من يعتقد بأن القراصنة الذين لا يتجاوز عددهم ١٢٠٠ لا يستطيعون تشكيل مثل هذه الخطورة دون أن يحصلوا على دعم خارجي. ويلقون باللائمة على إسرائيل نظراً لرغبتها بتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة إسرائيلية أو إضعاف النفوذ العربي في هذه المنطقة، بينما يهدف التدخل الأمريكي والأوروبي إلى محاربة الجماعات الإسلامية المسلحة ومنعها من الوصول للسلطة في الصومال (Raja, 2009: 1). لكن مع عدم إغفال دور التدخل الأجنبي في إحداث الفوضى السياسية في الصومال- كما في التدخل الأمريكي والإثيوبي- إلا أننا في هذا البحث نرجح في المقام الأول دور الدوافع الاقتصادية والفشل السياسي للدولة الصومالية في تفاقم ظاهرة القرصنة.

والتأمين، وبقيت خطورتها مرتبطة بشكل كبير بمدى قوة السلطة السياسية المركزية، وقدرتها على التحكم بزمام الأمور. فكلما ضعفت هذه السلطة كلما زادت عمليات القرصنة. على سبيل المثال، شهدت فترة حكم المحاكم الصومالية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦م تراجعاً ملحوظاً في عمليات القرصنة، لكن وتيرتها عادت للارتفاع بعد التدخل الأثيوبي، المدعوم من الولايات المتحدة، والذي أسفر عن إسقاط المحاكم الصومالية. بالتالي شكلت عمليات القرصنة في العامين التاليين تحدياً خطيراً للتجارة الدولية في البحر الأحمر. ومن خلاله رصده لظاهرة القرصنة قدر المكتب البحري الدولي عدد السفن التي تم اختطافها قبالة السواحل الصومالية منذ العام ٢٠٠٥م بـــ ١٥٠ سفينة، فيما شهد عام ٢٠٠٨م وحده ١٢٤ محاولة قرصنة، أثمرت عن اختطاف ٦٠ سفينة .(International Maritime Bureau, 2009)

ومن هذا المنطلق فإن أعمال القرصنة الجارية قبالة الساحل الصومالي تعتبر تهديداً لأمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي، حيث أنها تعيق مرور التجارة الدولية فيه مما يضعف مداخيل الدول العربية المطلة عليه، إضافةً إلى تحويله إلى بؤرة للصراع والتدخل الأجنبي، وما قد ينتج عن ذلك من تدويل لهذه المنطقة واستغلال لثروات البحر الأحمر من قبل القوى الأجنبية. وهذا في المحصلة النهائية يتعارض مع سيادة ومصالح الدول العربية في منطقة البحر الأحمر. كما يزيد من خطورة ظاهرة القرصنة إمكانية تقاطع مصالح القراصنة مع الجماعات الإرهابية المسلحة أو

جماعات الجريمة المنظمة، خاصةً أن اليمن والصومال يشهدان قدراً ملحوظاً من الفلتان الأمني، وضعفاً واضحاً في أداء المؤسسات الرسمية وتراجع في قدرتها على فرض الأمن، وهذا يوفر مناخاً مناسباً لعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات، وملاذاً آمناً للقاعدة التي بدأت تتخذ من اليمن منطلقاً لها بعد تضييق الخناق عليها في أفغانستان. ووفقاً لبعض التقارير والدراسات الغربية فإن الإرهاب البحري أصبح أحد الطرق التي تلجأ لها الجماعات الإرهابية، كما في الاعتداء على المدمرة الأمريكية USS Cole في أكتوبر ٢٠٠٠م في المياه اليمنية، مما أسفر عن إلحاق دمار كبير بالسفينة، وقتل ١٧ بحاراً من طاقمها (Menikarov and Kolev, 2006: 103) [٥].

لكن يجب الإشارة هنا إلى أن القرصنة قبالة السواحل الصومالية- مهما كانت تداعياتها السلبية على الأمن القومي العربي- تبقى وليدة أهداف تجارية، ساهمت الفوضى السياسية في الصومال في تفاقمها، لكنها لم تكن في يوم من الأيام وليدة تخطيط إستراتيجي إقليمي أو دولي. بالتالي تظل ظاهرة يمكن تحجيمها حال تعافي الدولة الصومالية وقيام السلطة المركزية القادرة على إدارة شئون البلاد وفرض الأمن.

(٥) يرى بعض الباحثين في هذا الشأن أن الجهود الدولية المبذولة لتجفيف مصادر التمويل للقاعدة وجماعات الجريمة المنظمة عبر العالم سوف يدفعها إلى اللجوء إلى القرصنة البحرية للحصول على المال اللازم لتمويل عملياتها ونشاطها. فعلى سبيل المثال، ذكرت المصادر الرسمية الإندونيسية أن الجماعات الإسلامية المتطرفة في اندونيسيا مثل الجماعة الإسلامية المرتبطة بالقاعدة وغيرها من الجماعات المتطرفة، بدأت تلجأ إلى القرصنة البحرية ضد السفن التي تعبر مضيق مالقا (Malacca) للحصول على مصادر التمويل اللازمة. وهذا أيضاً ينطبق على جماعات الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية، نمور التاميل السيرلانكية.. إلخ(Luft and Korin, 2004: 1)، وقد ينطبق أيضاً على الوضع في الصومال فيما لو تعزز تعاون القراصنة وحركة الشباب المجاهدين الصومالية مع تنظيم القاعدة في القرن الأفريقي واليمن، خاصةً في ظل إفصاح حركة الشباب المجاهدين عن تعاونها مع تنظيم القاعدة في اليمن ، كما ورد على لسان القيادات العليا للحركة في تصريحات عدة لوسائل الإعلام العربية (جريدة الحياة، ٢ فبراير ٢٠١٠م، ص ١٥).

الخلاصة والتوصيات

نتيجة للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة البحر الأحمر فإن أي تطورات سياسية أو أمنية فيها يكون لها تداعياتها الكبيرة على الأمن القومي العربي. ويتعرض أمن البحر الأحمر في هذه الفترة لتهديد إستراتيجي خطير يرجع إلى عدة عوامل؛ لعل أهمها التدخل الإسرائيلي في شؤون المنطقة، والتعاون الوثيق بينها وبين إريتريا وإثيوبيا. فيما كان لانهيار الدولة الصومالية مطلع التسعينات من القرن الماضيي إسقاطاته السلبية على الاستقرار في منطقة البحر الأحمر، حيث تنامت ظاهرة القرصنة والتدخل الإقليمي والدولي في الشأن الصومالي. بالتالي فإن عدم الاستقرار في القرن الأفريقي يعزز التدخل الإقليمي والدولي في شؤون المنطقة على حساب الدور العربي، الذي يفتقر إلى وجود إستراتيجية واضحة المعالم حول كيفية تأمين أمن البحر الأحمر وحماية المصالح العربية الكبيرة فيه.

وبناء على ذلك يطرح الباحث التوصيات التالية:

- تحقيق أمن البحر الأحمر يتطلب مستوى أوثق من التنسيق والتضامن بين الدول العربية بعيداً عن الشعارات القومية التي لا تأخذ في الحسبان ضعف النظام الرسمي العربي في الوقت الحاضر. وحيث أن توافق الإرادات السياسية العربية يبدو مستبعداً عطفاً على الانقسامات العربية الراهنة، فإنه من الأولى إنشاء منظمة للأمن والتعاون تجمع الدول العربية ودول شرق أفريقيا، يكون هدفها تنسيق المواقف وخلق سياسات تعاونية

بين هذه الدول فيما يخص شئون البحر الأحمر، وإجراءات لضبط وإدارة الأزمات، ودعم الاستقرار في هذه المنطقة بشكل عام.

- توثيق التعاون وبناء علاقات عربية فاعلة ودائمة مع القوى السياسية المحلية في دول شرق أفريقيا كمنطلق للتأثير على مخرجات التفاعل والأحداث السياسية في دول القرن الأفريقي.
- معالجة مشاكل عدم الاستقرار التي تعاني منها الدول العربية في القرن الأفريقي يعتبر مطلباً أساسياً لمحاربة القرصنة من ناحية، وتحييد التدخل الإقليمي (غير العربي) في منطقة البحر الأحمر من ناحية أخرى.
- بذل المزيد من الجهود العربية للحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لإريتريا من خلال تعاون أوثق في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية.
- ضرورة تطويق النفوذ الإسرائيلي المتنامي في أفريقيا من خلال وضع استراتيجية عربية مضادة هدفها تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية على كافة الأصعدة، الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية.
- إنشاء مراكز البحوث المتخصصة في قضايا منطقة البحر الأحمر وأخذ مخرجاتها العلمية بالاعتبار عند رسم السياسات العربية.

الخاتمة

إن الموقع المتميز للبحر الأحمر والثروات الطبيعية التي يتمتع بها أعطى له أهمية قصوى في السياسات الإقليمية والدولية. إذ أنه نقطة التقاء لثلاث قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهو أيضاً نقطة وصل بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى كونه من أقصر الطرق البحرية التجارية التي تربط القارات. ويكتسب البحر الأحمر أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية المطلة عليه لأنه مصدر مهم للدخل بالنسبة لبعض هذه الدول، بينما يعتبر شريان رئيسي يتم من خلاله نقل النفط الخليجي إلى العالم الصناعي.

نتيجةً لهذه الاعتبارات الجيوستراتيجية والاقتصادية فإن البحر الأحمر والأمن القومي العربي على ارتباط عضوي وثيق. وقد حدد هذا البحث مصادر التهديد للأمن القومي العربي النابعة من تطور وسياق الأحداث في منطقة البحر الأحمر، من خلال التركيز على خطورة التغلغل الإسرائيلي في دول شرق أفريقيا، خاصةً تعاونها- هي والولايات المتحدة- مع إثيوبيا وإريتريا، وأنه مصدر التهديد الأخطر للأمن القومي العربي.

كما أن تردي الوضع السياسي في منطقة القرن الأفريقي لا يخلو من إسقاطات غير حميدة بالنسبة للأمن القومي العربي. فتدهور الوضع السياسي في الصومال أدى إلى تزايد عمليات القرصنة قبالة الساحل الصومالي في السنوات القليلة الماضية، وأوجد الفرصة للقوى الأجنبية للتدخل العسكري والتواجد في مياه البحر الأحمر بشكل غير مسبوق. فيما لم تستطيع الدول العربية مساعدة الصومال للتغلب على مشاكله، وفي الوقت نفسه لم يكن هناك جهد سياسي واضح من قبل الدول الكبرى للحيلولة دون تحول الصومال إلى دولة فاشلة سياسياً. وقد يساهم هذا الوضع المتردي في المستقبل في زيادة وتيرة العنف السياسي وظهور تعاون أوثق بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة والقراصنة.

الدول العربية، رغم أنها أدركت منذ الخمسينات أهمية البحر الأحمر، إلا أنها ظلت عاجزة عن تأمين أمنه، رغم تعدد المحاولات العربية في هذا الشأن. لكنها كما بين هذاالبحث ظلت قاصرة عن تبني خطوات ملموسة يتم من خلالها تبني إستراتيجية أو منظومة أمنية قادرة على الحفاظ على الأمن في منطقة البحر الأحمر. وبقيت الطروحات القومية النظرية مسيطرة على الفكر الإستراتيجي العربي في هذا الشأن. لذلك فإن تحقيق أمن البحر الأحمر يتطلب إستراتيجية عربية متعددة الجوانب، تأخذ بالحسبان أهمية مساعدة الدول العربية الهشة سياسياً، وتوثيق التعاون مع دول شرق أفريقيا من خلال تفاهمات إطارية تقود إلى إنشاء منظمة للأمن والتعاون، تستثنى منها إسرائيل.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أبو الفضل، محمد (٢٠٠٩م) "إسرائيل تتقدم لمحاولة تطويق مصر وإيران وليبيا في القارة السمراء"، جريدة الحياة، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩م.

اريبيان بزنس (٢٠٠٩م) "الدول العربية نحو حماية البحر الأحمر من القرصنة"، http://www.arabianbusiness.com

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (١٩٩٠م) "تقرير عن الأمن القومي العربي"، جامعة الدول العربية، القاهرة.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (١٩٩٣م) "دراسة حول الأمن القومي العربي:، جامعة الدول العربية، القاهرة.

باكير، علي حسن (٢٠٠٩م) "التنافس الدولي في أفريقيا"، http://www.aljazeera.net

بسيوني، صلاح (١٩٩٣م) "إستراتيجية عامة حول الأمة ودول البحر الأحمر"، أوراق الشرق الأوسط، ٨ مارس.

توفيق، محمد (١٩٧٩م) "البحر الأحمر في الإستراتيجية الدولية"، السياسة الدولية، العدد ٥٧ (يوليو).

جاد، عماد (١٩٩٣م) "إسرائيل في حوض البحر الأحمر"، أوراق الشرق الأوسط، ٢٨ مارس.

جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٣٤٩، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٩م.

الجعيلي، محمد يوسف (٢٠٠٤م) دول مجلس التعاون وأمن البحر الأحمر. دبي: مركز الخليج للأبحاث.

جواد، سعد ناجي وبغدادي، عبد السلام إبراهيم (١٩٩٩م) الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

حافظ، صلاح الدين (١٩٨٢م) صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة الوفنون.

الحسن، عصمت عبد الرحمن (١٩٩٥م) "الصراع في القرن الأفريقي وأثره على الأمن الوطني السوداني"، أطروحة دبلوم عال غير منشورة. بغداد: جامعة البكر.

حوات، محمد علي (د.ت.) مضيق باب المندب: أهميته الإستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي.

خشانة، رشيد (٢٠٠٩م) "القيادة الأمريكية لأفريقيا "أفريكوم""، http://www.aljazeera.net

خطاب، ياسر (١٩٩٦م) "إريتريا والأمن القومي العربي"، نشرة تقديرات إستراتيجية، العدد ٣٣، القاهرة.

دحمان، غازي (٢٠٠٨م) "التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا ومخاطره على الأمن العربي، http://www.aljazeera.net

زهران، جمال علي (١٩٨١م) "نحو إستراتيجية عربية في البحر الأحمر في ضوء قانون البحار الجديد"، قضايا عربية، العدد ٥.

سعد الدين، نادية (٢٠٠٥م) "التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي"، في أحمد المبارك وآخرون (محررون)، العرب والدائرة الأفريقية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سلامة، أيمن عبد العزيز (٢٠٠٩م) "جريمة القرصنة البحرية في ضوء القانون الدولي"، السياسة الدولية، المجلد ٤٤، العدد ١٧٦ (إبريل).

السلطان، عبد المحسن (١٩٨٤م) البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سليم، محمد السيد (٢٠٠١م) "البحر الأحمر ونظرية الأمن القومي العربي في إطار التحولات العالمية" في أحمد البرصان (محرر)، الامن القومى العربى في منطقة البحر الأحمر، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

السويلم، مشعل (١٩٩٠م) "البحر الأحمر والأمن القومي العربي"، بحوث دبلوماسية، العدد ٦، الرياض.

الشعب اليومية أونلاين، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨م، http://arabic.people.com

الطرابلسي، عبد القادرة (١٩٩٨م) "أزمة المياه العربية بين تحديات الداخل وأخطار الخارج"، شؤون عربية، العدد ٩٥ (سبتمبر).

الطويل، أماني (٢٠٠٩م) "البحر الأحمر.. الواقع والتحديات"، السياسة الدولية، المجلد ٤٤، العدد ١٧٦ (أبريل).

عبد الحليم، أحمد (١٩٩٦م) "أمن البحر الأحمر: الماضي والحاضر والمستقبل"، قضايا إستراتيجية، العدد ٢ (مارس).

عبد الله، زكريا محمد (١٩٩٦م) "أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي"، شؤون عربية، العدد ٨٨ (ديسمبر).

العبدلي، سمير (٢٠٠٨م) "تأثير القرصنة الصومالية في البحر الأحمر"، http://www.aljazeera.net

علي، علي المحيلي (٢٠٠٩م) "البحر الأحمر بين القرصنة التدويل"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٧.

القحطاني، مبارك علي (١٩٩٦م) "الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر"، مجلة الحرس الوطني، العدد ١٧١.

قدورة، عماد (١٩٩٨م) نحو أمن عربي للبحر الأحمر. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

كامل، أنس (١٩٩٢م) "الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد"، السياسة الدولية، العدد ١٠٧ (يناير).

محمود، أحمد إبراهيم (٢٠٠٧م) "إثيوبيا والمسألة الصومالية: من التحكم عن بعد إلى الغزو العسكري"، المستقبل العربي، العدد ٣٣٩ (مايو).

محمود، محمود توفيق (١٩٧٩م) "البحر الأحمر في الإستراتيجية الدولية"، السياسة الدولية، العدد ٥٧ (يوليو).

مسعود، عبد الله محمد ومراد، علي عباس (٢٠٠٦م) الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية. بنغازي: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر.

المشاط، عبد المنعم (٢٠٠٩م) "انعكاس أزمة النظام السياسي العربي على الأمن القومي، www.aljazeera.net

مصطفى، زكريا (١٩٨٥م) الثروة غير الحية. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية.

معهد الدراسات الدبلوماسية (٢٠٠٩م) المواجهة في بحر العرب: القرصنة والأساطيل الدولية. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية.

موسوعة مقاتل من الصحراء (٢٠٠٩م) "أمن البحر الأحمر"، http://www.moqatel.com

الهادي، محمد الأمين (٢٠٠٨م) "القرصنة.. رؤية من الداخل"، http://www.aljazeera.net

الهباس، خالد نايف (٢٠٠٩م) "الأمن في منطقة الخليج (١٩٧١- ٢٠٠٧): رؤية استراتيجية"، شؤون اجتماعية، العدد، ١٠١، الشارقة.

هلال، علي الدين (١٩٧٩م) "الأمن القومي العربي والصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر"، المستقبل العربي، العدد ٩ (سبتمبر).

ثانيا: المراجع الأجنبية

Berkowitz, M. and Bock, P. (1968) “National Security”> In International Encyclopedia of The Social Sciences, Vol. 18, Macmillan and Free Press.

Blake, G. (1984) “The Red Sea and tha Arab Gulf: Strategic and Economic Links”, in Adel Majid (Ed.), The Red Sea: Prospects for Stability. London: Croom Helm.

Chalk, P. (2008) The Maritime Dimesion of International Security: Terrorism, Piracy, and Challenges for the United States. Santa Monica, CA: Rand Corporation.

International Maritime Bureau (2009), http://www.icc-ccs.org

Khalif, A. (2005) "How Illegal Fishing Feeds Somali Piracy", http://www.somalilandtimes.net

Left, G. and Korin, A. (2004) "Terrorism Goes to Sea", Institute for Analysis of Global Security. Available at: http://www.iags.org

Mednkarove, B. and Kolev, Kiril (2006) "Terrorism on the Sea, Piracy, and Maritime Security", Information and Security, Vol. 19.

Pendergast, J. and Thomas-Jensen, C. (2007) "Blowing the Horn", Foreign Affairs, 86 (2): (March/ April).

Raja, A.H. (2009) "Rise of Islamists and sea piracy in Somalia" World Institute for Asian Studies, 9 (22).

Arab National Security in the Red Sea Region

Khaled Al-Habbas
Department of Political Science
Faculty of Economics and Administration
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract. The paper highlights the geo-strategic and economic importance of the Red Sea which makes it vital for Arab national interests, while at the same time delineating sources of threat to Arab national security that emanate from political developments taking place in the Red Sea.

It concludes that there is a great geopolitical linkage between the Red Sea and Arab national security.It also asserts that the red sea has become recently under grave strategic threats. The main sources of threat have mainly centered on: Israeli and American meddling in regional affairs, and their unlimited cooperation with Ethiopia and Eretria, both of which harbor foreign policies antagonistic to Arab countries; political anarchy in Somalia and the consequent rising danger of piracy and terrorism constituted another major threat. All this happens in absence of a clearly articulated Arab strategy to secure Arab interests and influence in the region. Finally, the research presents some recommendations for Arab policymakers.